«العجالة في تحقيق مصداق الجلالة»
و «سبب الاختلاف في علميّة لفظ الجلالة»

تأليف: الشّيخ عليّ
ابن الشّيخ حسين الكربلائيّ الأصبهانيّ

'Al-Ujala fi Tahqiq Misdaq Al-Jalala'
and Sabab Al-Ikhtilaf fi
'lmiyat Lafdh Al-Jalala'

by Sheikh Hussein Al-Karbala'i Al-Asbahani

تحقيق: الشيخ دانيال نجيب ملكي
الحوزة العلمية - مشهد المقدّسة

Verified and Rectified by:
Daniel Najib Malki, Islamic Seminary, Mashhad.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع(٢٩ـ٣٠)
شهر جمادي الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

الملخص

عليّ ابن الشّيخ حسين الكربلائيّ من عُلماء حوزة كربلاء المقدّسة في القرن الثاني عشر، ولكن لم يضبط تأريخُ ولادته، ووفاتِه، واستفادَ من حوزاتِ أصفهان وكربلاء من علمائها ومشاهيرها، وتلمّذ عند العلّامة محمّد باقر المجلسيّ، ورفيع الدّين النائينيّ.

وصرف كثيراً من عمره في التّحقيق، والتّأليف، وصنّف كُتباً كثيراً في فُنون شتّى، ولكن كان أكثرها بالفارسيّةِ، وما أثر عنه من مؤلّفات عشرون كتاباً، ورسالةً، وتحتوي على مختلفَ العلوم الإسلاميّة، مثل «تسديد اللّسان» في علم التّجويد، و «الصّيد والذّبائح»، و «عقد الكساء في فقه النّساء»، في علم الفقه، و «روضة الرّضوان في أعمال شهر رمضان» في الزّيارة.

ومن مُصنّفاته رسالتُه المسمّاة بـ «العُجالة» في علميّة لفظ الجلالة، وهذه الرّسالةُ مشتملةٌ على بحثٍ وافٍ في اختلاف العلماء في علميّةِ لفظ الجلالة، وكيفيّته، وقدّم مقدمة على البحث لتوضيح انواع العَلَم وتبيينه، وبعد إتمام المقدّمة شرع في نقل اختلاف علماء علم العربيّة في أنّ «الله» علمٌ، أو صفة، وكيفيّةِ اشتِقاقِه، ثمّ حكم بينَهم برأيه على حسب القرآن، وأحاديث الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

كما صنف رسالة أخرى جعلها كالمقدمة لرسالة العجالة بحث فيها عن سبب الاختلاف في علمية لفظ الجلالة وعدم الاختلاف في مثل لفظ(شمس).

والرّسالتان اللّتان بينَ يدي القارئ، هما نسختان محقّقتان من رسالة «سبب الاختلاف في علميّة لفظ الجلالة»، ورسالة «العجالة في الاختلاف في علميّة

لفظ الجلالة»، وقد اعتمدنا في التّحقيق على نسخة مكتبة المرعشية بقم المقدّسة برقم ٤٤٠٤.

الكلمات المفتاحية: العُجالة، العَلَم، لفظ الجلالة، الشيخ علي بن الحسين الكربلائي الاصبهاني

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادي الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

Abstract

Ali ibn Sheikh Hussein Al-Karbala'i is a Karbala'i scholar in the Islamic seminary of Karbala in the 12th. centuray, with no exact date of birth or death. He made use of the Islamic seminaries in Isfahan, and Karbala and he was a follower of Mohammad Baqir Al-Majlisi and Rafi' Al-Din Al-Na'ini. He wrote about twenty books on different Islamic fields, mostly in Persian; ''Tasdid Al-Lisan'' in Quranic recitation, ''Al-Sayd wa Al-Dhaba'ih' and '' 'Aqd Al-Kisa' fi Fiqh Al-Nisa' '' in Fiqh, and ''Rawdhat Al-Ridhwan fi 'Amal Ramadhan'' in pilgrimage.

One of his books is a monograph called 'Al-Ujala fi Tahqiq Misdaq Al-Jalala' and 'Sabab Al-Ikhtilaf fi 'lmiyat Lafdh Al-Jalala' that handles the rationality of the name of 'Allah', the way of difference in naming, clarifying the types of knowledge, whether the word 'Allah' in Arabic is a noun or an adjective/a description, its derivation, his judgement and viewpoint that is based to Quran and the traditions of the Infallible Imams.

He also wrote another monograph, as a preface to the first one above, commenting on the reasons of the difference in naming 'Allah' and not another word, like ''Shams''(i.e. sun). The two monographs are two rectified and verified versions of the original monographs, cataloged in Al-Mar'ashia Library/Qum, no. 4404).

Key Words: 'Al-Ujala', Rationality, The Name of 'Allah', Rationality, Sheikh Ali ibn Al-Hussein Al-Karbala'i Al-Asbahani.

مقدمة التحقيق:

المؤلّف:

المؤلّف هو الشّيخ عليّ بن الحسين الكربلائيّ الأصبهانيّ العالم الإماميّ المتفنّن من أعلام حوزة كربلاء المقدّسة في القرن الثّاني عشر الهجريّ. هو من علماء عصر الشاه سلطان حسين صفويّ(١١٠٦ – ١١٣٥هـ) كتب بأمره كتبًا، ورسائلَ، وأهدى إليه[١].

لم أعثر على ترجمة وافية له في الكتب الموجودة، إلّا بعبارات مختصرة، وإنّي أنقل في هذا المختصر ما وصلتُ إليه.

مولده:

لم يضبط سنةُ ولادتِه في الكتب الموجودة، ولكن فهم من تأريخ تأليف بعض رسائله أنّه ولد في القرن الحادي عشر الهجريّ، وقيل: إنّ والده الشّيخ حسين الكربلائيّ هو الّذي كتب «سرور المؤمنين فيما يتعلّق بأعداء الدّين»، وأهداه إلى الشاه سلطان حسين الصفويّ[٢].

نبذةٌ من حياته:

قالَ السّيّد أحمد الحسينيّ:

«عليّ بن الحسين الكربلائيّ عالم فاضل جليل، له معرفة واسعة بالعُلوم الإسلاميّة، وتتبُّع فيها، وخاصّة الفلسفة، والكلام، والتّفسير منها، ويبدو أنّه كانَ

(١) الكواكب المنتشرة: ٥٤٧.

(٢) عقد الكساء في فقه النساء: ٩.

في شدّة، وضيق من بعض معاصرِيه المناوئين له، فقد رأيتُ بخطّه تعاليق له على نسخة من كتاب «غاية المأمول في شرح زُبدة الأُصول» للفاضل الجواد، وكلّما كتب فيها اسمه كتبه هكذا «عليّ بن الحسين الكربلائيّ لعن الله ظالميه»[١].

وقال أيضًا في خطبة كتابه «الأربعين حديثًا»: «المظلوم المكظوم الباثّ شكواه إلى الله الغنيّ»[٢].

وقال في تلامذة العلّامة المجلسيّ:

«عليّ بن الحسين الكربلائيّ من العلماء المدرّسين في أصبهان. وكان مدرّسًا بمدرسة «مريم بيكم». له اطّلاع واسع بالعلوم الإسلاميّة، وخاصّة الفلسفة، والكلام.»[٣]

وهو مع اطّلاعه بالفلسفة والحكمة خالف الحُكماء والصّوفيّة جميعهم في كتابه سراج السّالكين، وقال: الالتزام على مذهبهم خروج عن طور العقل، وحقيقة اعتقاداتهم هي ظاهر عباراتهم؛ لأنّه منطبق على أصل مذهبهم، ولكن إذا نظر متفتّن إلى عباراتهم والتفت بالسّؤال عنهم، قالوا: إنّها رموز، وليس على معنى ظاهره. وأيضًا ردّ عليهم بالتفصيل في كتابه المُسمّى بـ «كشف الأباطيل»[٤].

أساتيذُه:

١ - العلّامة المجلسيّ: صرّح في مُقدّمة كتابِه المُسمّى بـ «الأربعين» في الحديث، وكتابه «سراج السّالكين» بأنّه من مَشايخِه، وعبّر عنه بـ «حضرت فاضل محقّق مدقّق

(١) تراجم الرّجال: ١ / ٣٦٦.
(٢) سراج السّالكين: ٩٠ - ٩١.
(٣) تلامذة العلاّمة المجلسيّ: ٤٢، الرقم ٥٥.
(٤) سراج السّالكين: ٩٠ -٩١.

متبحّر شيخنا وأستادنا ومن إليه في جميع العلوم إستنادنا مولانا محمّد باقر ولد مولانا محمّد تقي»[١].

٢- رفيع الدّين النائينيّ: أشار في مُقدّمة كتابِه المُسمّى بـ «الأربعين» في الحديث بأنَّه من مَشايخِه[٢].

٣- فخر الدّين الطُّريحيّ النّجفيّ: أشار في مُقدّمة كتابِه المُسمّى بـ «الأربعين» في الحديث بأنَّه من مَشايخِه[٣].

تلاميذه:

كان يدرّس في مدرسة مريم بيكم بأصبهان، وتلمّذ عليه جماعة، ولكن لم أطّلع على تلاميذه إلّا على:

١- آقا إلياس خان بكا: هو من تلامذته، والرّاوين منه[٤].

٢- كلب عليّ بن خان بابا الشّريف الكرهروديّ: نسخ كتاب «سراج السّالكين» للشّيخ الكربلائيّ، وصرّح في آخره بأنَّه شيخه، وأُستاذه.[٥]

٣- المولى محمّد أمين بن محمّد بن محمّد عليّ الشّريف الإسترآباديّ: نسخ كتابَ «سراج السّالكين» بأمر منه في سنة ١١٠٧ هـ، وصرّح في آخره بأنَّه شيخه، وأُستاذه[٦].

(١) سراج السّالكين: ٢٧٢.

(٢) عقد الكساء في فقه النساء: ١٠ (مقدمة المحقّق).

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ميراث حديث شيعة: ٩/ ٣٠٧.

(٥) موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢ / ٢٢٠.

(٦) ميراث حديث شيعة: ٩/ ٣٠٧.

وفاته:

لم أظفر بتأريخ وفاته مضبوطًا، ولكن استنبط من استنساخ بعض مؤلّفاته في سنة ١١٣٠ هـ أنَّه توفّى قبَل هذه السّنة.

قال العلّامة الطّهرانيّ في «الكواكب» بأنَّه عاش بينَ سنة ١٠٩٥، و١١٣٦ هـ[١]، والظّاهر أنَّه استفادَ هذا التّأريخ(١١٣٦) ممّا أرّخه الأستاذ القوام بقوله: «با شهيد كربلا محشور باد = ١١٣٦» لكتاب المؤلّف «الصّلاة وأحكامها» بالفارسيّةِ.[٢]

مُؤلّفاتُه:

له مؤلّفاتٌ كثيرةٌ أكثرُها بالفارسيّةِ، أدرجناها على ترتيبِ حُروفِ المُعجمِ مأخوذًا من «الذّريعة»، و «التّراجم»، و «الكواكب»، و «فنخا»:

مؤلّفاتُه بالعَربيّةِ:

١- إجازة الحديث لآقا إلياس خان بكا الأسترآباديّ في المحرّم الحرام ١١٢٤ هـ.

٢- «الإجماع».

٣- «الأربعون حديثًا»: قصد المُؤلِّف بَعدَ التّدريسِ، وتَصحيحِ كُتُبِ الأخبار أن يكتُبَ أربعين حديثًا من أحاديثِ أهل البيت عليهم السلام، ولكن لمّا يظفر بذلك لِما لا يلائمه من الحوادث، حتّى أمَرَه الشاه سلطان حسين صفويّ بكِتابتِه. وبقيت نسخة منه في مكتبة ملك بالرقم ١٧٠٢، ونسخة في مكتبة مراغة بالرقم ٦٣.[٣]

٤- تعليقاتٌ على شرح حديثِ «مَن عَرفَ نَفسَه، فقد عرفَ رَبَّه»: رِسالةٌ في النَّقضِ على شرح حديث «من عرف نَفسَه» للشَّيخِ عبدِ الله البلياني الصُّوفيِّ. وبقيت

(١) طبقات أعلام الشّيعة: الكواكب المنتشرة، ٩ / ٥٤٧.
(٢) ميراث حديث شيعه: ٩ / ٣٠٨.
(٣) فنخا: ١ / ٩٣٣.

نسخة منها في مكتبةِ الجليليِّ بكرمانشاه برقم ١ / ٢٧٧.[١]

٥- تعليقات على «غاية المأمول في شرح زُبدة الأُصول» للفاضل الجواد.[٢]

٦- «تنقيح المقال في خلاصة الرّجال»[٣].

٧- «رَوضة الرِّضوان في أعمال شهر رمضان»: هذه رسالة بالعربيّة في الأصل، كما قال المصنّف، ثمّ ترجمه؛ لاستفادة المتكلّمين بالفارسيّة معَ إيضاحٍ، وبيانٍ[٤].

٨- «سبب الاختلاف في علميّة لفظ الجلالة»: وهذه الرّسالة إحدى الرّسالتين اللّتين بين يدي القاري الكريم، وألّف هذه الرّسالة بعد تأليف رسالة «العجالة»، كما أشار إلى ذلك المصنّف في مقدّمتها.

٩- شرح حديث «نيّة المؤمن خير من عمله»: رِسالةٌ في شرح هذا الحديث بالتماس بَعض إخوانه في الدّين، وهذا الحديث المشهور ممّا يسأل عنه الإخوان في كُلّ وقتٍ، وأوانٍ، كما صرّح به في مقدّمته، فنقل كلام السيّد المرتضى، وكلام الشّهيد الثّاني، والشّيخ البهائيّ، ثمّ استشكل بها، وانتقد كلامَهم، وبيّن وُجوهًا في تأويل هذا الحديث. حَقّقه السّيّد صادق الحسينيّ الإشكوريّ في موسوعة «ميراث حديث شيعة».

صرّح المُصنّف في هذه الرّسالةِ بأنّه قد استفاد فيها من بعض كتبه «الجواهر السّليمانيّة»، و «المسائل الحسينيّة»، و «الأربعين حديثًا» في تأليف هذه الرّسالة، فيُفهم أنّ تأليفَ هذه الرّسالةِ بعد تلك الكتب.[٥]

١٠- «العجالة في تحقيق مصداق الجلالة»: وهذه الرّسالة أيضًا إحدى الرّسالتين

---

(١) فنخا: ٨ / ٤٥٠.

(٢) تراجم الرّجال: ١ / ٣٦٦.

(٣) ميراث حديث شيعة: ٩/ ٣٠٨.

(٤) فنخا: ١٧ / ١٤٤، الذّريعة: ١١ / ٢٩٤.

(٥) ميراث حديث شيعه: ٩ / ٣١٣.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩-٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

اللّتين بين يدي القاري الكريم.

١١- «كشف الأباطيل» في الـرّدّ على الحُكماء والصّوفيّة: هذه رسالة بالعربيّة في ردّ اعتقادات الحُكماء والصّوفيّة وأدلّتهم بالتّفصيل، كما أشار إليها في سراج السّالكين[١].

١٢- «معراج السّالكين إلى الحقّ اليقين»: رِسالة في أُصول الدّين، والعقائد بالعَربيّةِ ترجمه المؤلّف بالفارسيّةِ، كما سيأتي في فهرس مؤلّفاتِه بالفارسيّةِ.[٢]

مؤلّفاتُه بالفارسيّةِ:

١- «أدعيه مسنونه وضو»: هذا كتابٌ في الأدعية المسنونة في الوضوءِ، وبقيت نسخة منه في مكتبةِ الرَّضويِّ بمشهد المُقدَّسة برقم ٣٣١٦.

٢- «أنوار الهداية»: رسالةٌ فى التَّفسيرِ بالرّوايةِ بالفارسيّة مشتملةٌ على ثلاثةِ فُصولٍ في تفسيرِ الآيتين(﴿وَلَقَد خَلَقنَا الإِنسٰنَ وَنَعلَمُ مَا تُوَسوِسُ بِهِ نَفسُهُ وَنَحنُ أَقرَبُ إِلَيهِ مِن حَبلِ الوَرِيدِ﴾[٣] و﴿وَاعلَمُواْ أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَينَ المَرءِ وَقَلبِهِ وَأَنَّه إِلَيهِ تُحشَرُونَ﴾[٤]، وبَيانِ المُرادِ بالعلمِ الدّينيِّ الّذي يوجِبُ السّعادةَ الأبديّةِ، ومُقدَّمةٍ، وخاتمةٍ. وألّفه سنة ١١٠٧ هـ. وحقّقه عباس عليّ عليزاده، وطبعه في مجلّة «آفاق نور» بالرّقم ٥ في سنة ١٣٨٦ هـ. ش. وبقيت نسخة منها في مكتبةِ الرّضويِّ بمشهد المُقدَّسةِ برقم ١٢١٢[٥].

٣- «تُحفةُ المبتَدئين»: رِسالةٌ فى النَّحوِ بالفارسيّةِ مُشتمِلةٌ على فُصولٍ، ومُقَدّمةٍ في تَعريف عِلمِ النَّحوِ، وخاتِمةٍ. وبقيت نسخة منها في مكتبةِ المجلس الشّورى

(١) سراج السّالكين: ٨٨.
(٢) الذّريعة: ١٢ / ١٥٧.
(٣) ق: ١٦.
(٤) الأنفال: ٢٤.
(٥) فنخا: ٥ / ٢٦٨.

بطهران برقم ٣/ ١٣١٥١، ونسخة في مكتبةِ المَعصوميّةِ بقُم المُقدَّسةِ برقم ٢٤٨.[١]

٤- «تُحفةُ المُسافرِ»: رِسالةٌ بالفارسيّةِ في بَيانِ مناسِكِ الحَجِّ. وبقيت نسخة منها في مكتبةِ الرّضويِّ بمشهد المُقدَّسةِ برقم ٢٧١٢.[٢]

٥- «تَسديدُ اللِّسانِ»: رِسالةٌ بالفارسيّةِ في عِلمِ التَّجويدِ مُشتملةٌ على اثنى عشر فصلًا. وبقيت نسخة منها في مكتبةِ المجلسِ الشُّورى بطهران برقم ٢/ ١٥٤٧٠.[٣]

٦- «جَواهرُ التَّعقيبِ»: رِسالةٌ بالفارسيّةِ في تَعقيباتِ الصَّلاةِ مُشتمِلةٌ على ثلاثةِ أبوابٍ، ومُقدّمةٍ في معنى التَّعقيبِ، وآدابِها، وشرائطِ كَمالِها، والبابُ الأوّلُ في التَّعقيباتِ المنقولةِ من «الكافي»، و «من لا يحضره الفقيه»، و «التَّهذيب»، والبابُ الثّاني في التَّعقيباتِ المنقولةِ من «مصباح المتهجّدِ»، وغيرِه من الكتبِ المعتبرةِ، والبابُ الثّالثُ في بَعضِ أدعيّةِ الصّباحِ، والمساءِ. أهداه إلى الشاه سلطان حسين صفويّ. وبقيت نسخة منها في مكتبةِ المرعشيِّ بقم المُقدّسةِ برقم ١٢٠٤٨، و٥٢٣٣، ونسخة في مكتبةِ الكلبايكاني بقم المُقدّسة برقم ٨٢٩٧ - ١٤٧/ ٥٦.[٤]

٧- «الجواهِرُ السُّلَيمانيّة فيما يَتَعلَّقُ بالنِّيةِ»: رِسالةٌ فارسيّه كتَبَها باسم الشاه سُليمان الصفويّ(١٠٧٧ - ١١٠٥هـ). ذَكَرَ في أوّلِها اسمَه، واسمَ الكتاب، ورَتَّبَها على مُقدّمةٍ، وستّة عشر فَصلًا. نُسخةٌ بخطٍّ جَيِّدٍ كَتَبَها محمّد باقر بن إسماعيلِ الكلبايكانيّ سنة ١٠٩٥هـ، ولعلَّها المهداةُ إلى السُّلطانِ، تُوجدُ في موقوفة مدرسة السَّيد البروجرديّ.[٥] وأشار المصنّف إلى هذه الرّسالةِ في مُقدّمة رسالتِه شرح

(١) فنخا: ٧/ ٥٨٩.

(٢) فنخا: ٧/ ٦١١.

(٣) فنخا: ٨/ ١٩٤.

(٤) فنخا: ١١/ ٤٢.

(٥) الذّريعة: ٢٦/ ٢٦٢، الرقم ١٣١٩.

حديث «نيّة المؤمن خير من عمله».[١]

٨- «الدُّرُّ المَنضود في مَعرفةِ الصِّيَغِ، والعُقودِ»: رِسالةٌ بالفارسيّةِ في الفِقهِ مُشتمِلةٌ على البابَين، ومُقدّمةٍ في تَعريفِ العَقدِ، والإيقاعِ، وأقسامِه، وخاتمةٍ في المُعاطاةِ، والباب الأوّلُ في بَيانِ صِيَغِ العُقودِ، والبابُ الثّاني في بَيانِ صِيَغِ الإيقاعاتِ. وبقيت نسخة منها في مكتبةِ مجلسِ الشّورى بطهران برقم ٥/ ٤٠٤٩، ونسخة في مكتبةِ المرعشيِّ بقم المُقدّسةِ ١/ ١٤٩٣٩، وغيرهما.[٢]

٩- «ذَخيرةُ المَعادِ»: رِسالةٌ في الأخلاقِ بالفارسيّةِ مُشتملةٌ على أربعة عشر فصلًا. والمُؤلّفَ قد ألّفَ ابتداءً رسالةً في التَّوكُّلِ، وأوصافِ المُتوكّلين، ثُمَّ طلَبَها السُّلطانُ(شاه سلطان حسين صفويّ)، فأضافَ إليها آياتٍ، وأحاديثَ في معنى الإيمانِ، والتّوبةِ من الذُّنوبِ، والصَّبرِ، والشُّكرِ، فعَرَضَها له. وبقيت نُسخةٌ منها في مكتبةِ المهدويِّ بقم المُقدَّسةِ، ونسخة في مركز الإحياء بقم المُقدّسةِ برقم ٦/ ٨٣٨، وغيرهما.[٣]

١٠- «رَوضةُ الرِّضوانِ في أعمالِ شَهرِ رَمَضانَ»: رسالةٌ في الأدعيةِ بالفارسيّةِ مُشتملةٌ على مقدّمة، واثني عشر فصلًا، وخاتمة، وذكر فهرسه في أوّله. ذكر في أوّله أنّه كتبه أوّلًا بالتماسِ بعضِ المحبِّينَ بالعَرَبيّة، ثمّ لتكثيرِ النّفع ترجمه إلى الفارسيّة مع إيضاحٍ، وبيانٍ. وبقيت نسخة منها في مكتبة المرعشيّ بقم المقدّسة برقم ١٤١٧١، ونسخة في مكتبة الكلبايكانيّ بقم المقدّسة برقم ٦٧٨٥-١٥٥/ ٣٤، وغيرهما.[٤]

١١- «سِراج السّالكين في أُصول الدّينِ»: رِسالةٌ في العقائدِ، وأُصولِ الدّين ترجمة من كتابه الآخر المُسمّى بـ «معراج السّالكين» مُشتملة على فصولٍ، ومُقدّمة في

(١) ميراث حديث شيعة: ٩/ ٣١٣.
(٢) فنخا: ١٤/ ٤٩٥.
(٣) فنخا: ١٦/ ٨٤.
(٤) فنخا: ١٧/ ١٤٤، الذّريعة: ١١/ ٢٩٤.

معرفة القُوّة العلميّةِ، والعمليّةِ، وخاتمةٍ في معنى الجَبر، والتَّفويض، والأمر بَين الأمرَين، وفي الحقيقة هذه رسالة في الرّدّ على الحُكماء والصّوفيّة في اعتقاداتهم، وبيان مذهب المختار المأخوذ من روايات المعصومين عليهم السلام، ألّفه ٧ جُمادى الثّانية ١٠٩٧ هـ، وأهداه إلى مريم بيكم صفويّ، وبقيت نسخةٌ منها بمكتبة المرعشيّ بقم المقدّسة برقم ١٠٥٩٣، ونسخة في مكتبة دانشكاه بأصبهان برقم ٧١٦. واهتمّ بطبعه السّيّد صادق الحسينيّ الإشكوريّ، وطبعه مجمع الذّخائر الإسلاميّة بقم المقدّسة.(١)

١٢- «الصّلاة وأحكامها»: رِسالةٌ بالفارسيّةِ، أرّخها الأُستاذ القوام بقوله: با شهيد كربلا محشور باد = ١١٣٦.(٢)

١٣- «الصّيد والذّبائح»: رِسالةٌ في الفقه بالفارسيّةِ كما ظهر من عنوانه، وألّفه باسم الشاه سلطان حسين صفويّ.وبقيت نُسخةٌ منها في مكتبة العلّامة الطّباطبائيّ بشيراز برقم ٢/ ٧٧.(٣)

١٤- «فتوحات المفتاح وفلاح أهل الصّلاح»: هذه رسالة في ترجمة مفتاح الفلاح للشّيخ البهائيّ(٤).

١٥- «عَقد الكساء في فقهِ النّساء»: رِسالةٌ بالفارسيّةِ في مسائل المتعلّقة بالنّساء مُشتملةٌ على فُصول، مُقدّمةٍ، وخاتمةٍ، كتَبه للشاه سلطان حسين صفويّ. وبقيت نُسخةٌ منها في مكتبة مجلس الشّورى بطهران برقم ٥٦٩٥، ونسخة في مكتبة الوزيريّ بيزد برقم ٢١٨٦، وحقّقها جعفر رحمان زاده صوفياني، ونشرها

(١) الذّريعة: ١٢ / ١٥٧، فنخا: ١٧ / ٩٩٨، وسراج السّالكين.
(٢) ميراث حديث شيعة: ٩ / ٣٠٩.
(٣) فنخا: ٢١ / ٩١٦، والذّريعة: ١٥ / ١٠٦، الرقم ٧١٢.
(٤) عقد الكساء في فقه النساء: ١٤، قاله محقق الكتاب.

مجمع الذّخائر الإسلاميّة بقم المقدّسة.[١]

١٦- «مُراد المُريد في ترجمة المزار للشّهيدِ الأوّل»: كتابٌ في ترجمة المزار للشّهيد الأوّل، بأمر الشاه سلطان حسين صفويّ، فصَحَّحَه أوّلًا، وأعربه، ثُمَّ ترجم كُلَّ الزّيارات بتمامِه. ألّفه سنة ١١٠٨ ق، وأهداه إلى الشاه سلطان حسين. وبقيت نسخة منه في مكتبة الرّضويِّ بمشهد المُقدّسة برقم ٣٤٨٧٩، ونسخة في مكتبة المرعشيِّ بقم المُقدّسة برقم ١٤٦١٢، وغيرهما.[٢]

١٧- «المسائل الحسينيّة»: رسالةٌ بالفارسيّة في تَحقيق مسائل النّيّة، أشار إليه المصنّفُ في مقدّمةِ رسالته شرح حديث «نيّة المؤمن خير من عمله».[٣]

١٨- «نذر الصّدقة والعتق»: نسخة منه بقلم العلّامة الأفنديّ صاحب «رياض العُلماء». كتب بخطّه عليه أنّه تأليف عليّ بن حسين الكربلائيّ المدرّس السّابق في مدرسة مريم بيكم.[٤]

١٩- «نذر عتق بعد از وفات»: رسالة بالفارسيّة في الفقه. ولعلّ هذه الرّسالة هي الرسالة الأخيرة بعينها. وبقيت نسخة منها في مكتبة الرّضويّ برقم ٢١٥٧٥، ونسخة في مكتبة كوهرشاد بمشهد المقدّسة برقم ٢/ ١٠٧٦.[٥]

٢٠- «نفخات الغُيوب لأرباب القُلوب»: رسالةٌ في آداب الاستخارة بالفارسيّةِ مشتملةٌ على اثني عشر فصلًا، ومقدّمةٍ، وخاتمة، والإهداء بالشاه سلطان حسين صفويّ. وبقيت نسخة منها في مكتبة إلهيّات بطهران برقم ٣١٤.[٦]

---

(١) فنخا: ٢٢ / ٧٥٣.

(٢) فنخا: ٢٩ / ٤١، وتراجم الرّجال: ١ / ٣٦٦.

(٣) ميراث حديث شيعة: ٩ / ٣١٣.

(٤) ميراث حديث شيعة: ٩ / ٣٠٩.

(٥) فنخا: ٣٣ / ٢٦٥.

(٦) فنخا: ٣٣ / ٥٩٤.

٢١- «نقش خاتم هاى چهارده معصوم عليهم السلام»: رسالة ألّفها للشاه سلطان حسين صفويّ أيضًا. وبقيت نسخة منها بمكتبة إلهيّات بطهران برقم ٣/ ٣٦٤.[١]

كلمة حول الرّسالتين اللّتين بين يدي القارئ الكريم:

١- رسالة «العجالة في تحقيق مصداق الجلالة»: هذه رسالة في بيان اختلاف العلماء في أنّ لَفظ الجلالة عَلَمٌ لذاته تعالى، أو صفة له، وعلى القول بالعلميّةِ هل هو مشتقّ، أو لا؟ فذكر دلائلَ القولين المذكورين، ونقل الإشكالات الواردة عليهما، ثمّ حكم بينَهما برأيه على حسب القرآن الكريم، وأحاديث الأئمّة المعصومين عليهم السلام، فقال: إنّ القول بالاشتقاق راجح عندي؛ لأنّه موافق لظاهر أحاديث المعصومين عليهم السلام، ولكن للجمع بين دلائل القولين، والأحاديث أقول بأنّه في الأصل وصف مشتقّ، ثمّ صار عَلَمًا، وحقّق في إفادة كلمة «لا إله إلا الله» التّوحيدَ على حسب كلٍّ من الأقوال، ثمّ أشار في آخر الرّسالة إلى التعريض برسالة أُخرى في هذا البحث بالفارسيّة، وذكر إيرادته عليها.

٢- رسالة «سبب الاختلاف في علميّة لفظ الجلالة»: مؤلّف هذه الرّسالة عليّ بن الحسين الكربلائيّ؛ لأنّه ورد في أوّلها بعد البسملة والحمدله: «وبَعدُ، فَيقُولُ المفتَقرُ إلى عَفوِ رَبِّهِ الغَنيِّ عليٌّ ابنُ الشَّيخِ حُسينِ الكَربلائيُّ»، وتأليف هذه الرّسالة بعد تأليف رسالة «العجالة»، وسبب تأليفها سؤال بعض الفضلاء عن المصنّفِ، كما أشار في أوّلِها، ولكن لم يذكر اسم هذا الفاضل، وكتب هذه الرّسالة في جواب سؤال هذا الفاضل بأنّه لماذا اتّفق العلماء على النّكرة المنحصرة نوعها في فرد بـ «الشّمس» ولم يقل بأنّها عَلَمٌ؟ واشتمل تحقيقًا في مصداق لفظ «شمس»، وذكر سبب الاختلاف في لفظ الجلالة.

---

(١) فنخا: ٣٣/ ٦٨٢.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العددان الثالث والرابع(٢٩-٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

نظائر هذا البحث:

إنّ أحمد بن محمود الخُجَنديّ سبق الكربلائيّ بتأليف رسالة في تحقيق مصداق الجلالة، وبيان الاختلافات فيه، وسمّاه بـ «العجالة في تفسير الجلالة»، وبعد إيراد الأقوال في لفظ «الله» ذَكَرَ الأحكام المختصّة به، وهو متقدّم على الكربلائيّ؛ لأنّه توفّى سنة ٧٠٠، أو نحوها، وقال فيها: [الجمهور يقول إنّه مشتقّ، وذكر مذاهب العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة، ثمّ نقل اختلافهم في أنّه منقول، أو مرتجل، ثمّ ذكر بعض خواصّ هذا الاسم العظيم].

عملي في هذا التّحقيق:

أكثر سعيي في هذا التّحقيق ضبط النّصّ على قواعد التّحقيق، واعتمادي في ضبط هذين الرّسالتين على نسخة واحدة منهما، ولم أظفر بنسخة أُخرى منهما، واستخرجت على حسب وسعي مصادر التّحقيق أيضًا.

وهذه النّسخة صورة فوتوغرافيّة من نسخة في مجموعة، وأصل هذه المجموعة موجودة في مكتبة المرعشيّ بقم المقدّسة برقم ٤٤٠٤، مع الأسف نسخة الرسالة الثّانية «العجالة في تحقيق مصداق الجلالة» ناقصة، وفقدت الصّفحة الأخيرة منها، والنسخة جيّدة الخطّ، ولكنّ الظّاهر أنّ الناسخ لم يكن حافظًا مدقّقًا في الضّبط، بل إنَّه غلط في مواضع، كما سيُشار إليه، وأوراقها: ٦٧ ورقة مسطرتها(١٢ × ١٨ سم) مشتملة على أربع رسائل، وهاتان الرّسالتان هما الأخيرتان منها، والخطّ نسخ حسن، والكاتب محمّد جعفر بن تاج الدّين عليّ الموسويّ العامليّ الخادم بتأريخ ١١٢٣ هـ. ق.

وجدير بالذّكر أنّ الشّيخ آقا بزرك الطّهرانيّ ذكر أنَّ العجالة باللّغة الفارسيّة، حيث قال في المجلّد الخامس عشر من الذّريعة: « «العجالة في تحقيق لفظ الجلالة»

للشيخ عليّ بن الحسين الكربلائيّ معاصرشاه سلطان حسين الصفويّ، ... وقال في آخره: «دانسته شد كه قول بوصفيت موافق ظاهر أحاديث أهل بيت، وقول بعلميت بطرقي كه اختيار كردم قوت ورجحان ميگيرد، بسبب جمع كردن فيما بين الدلائل والله تعالى يعلم.» يوجد عند الشيخ مهدي شرف الدين بتستر.»[1]

والظّاهر أنّ هذه الرّسالة الّتي ذكرها آقا بزرك الطّهرانيّ، هي ترجمة «العجالة في تحقيق مصداق الجلالة»، ويدلّ على هذا المطلب أُمور:

١ـ إنَّ الكربلائيّ معاصر شاه سلطان حسين الصّفويّ، وأنَّه كثيرًا ما ترجم مؤلّفاته إلى الفارسيّة؛ لاستفادة الناطقين بالفارسيّة منها، وأهداها إلى شاه حسين الصّفويّ، وهذا من سيرته، ومن ثمّ يحتمل أن يكون الرّسالة الّتي ذكرها آقا بزرك الطّهرانيّ ترجمة لـ «العجالة».

٢ـ الظّاهر من عبارات الرّسالة بالأخصّ العبارات الأخيرة أنَّ مؤلّفَها فارسيّ؛ لأنَّه استفاد من عبارات الفارسيّة كثيرًا جدًّا، وأيضًا ردَّ على من كتب رسالة بالفارسيّة في تحقيق لفظ الجلالة.

٣ـ إنَّ هذه الرّسالة وردت في النّسخة الموجودة بعد الرّسالة الّتي للكربلائيّ المسمّاة بـ «سبب الاختلاف في علميّة لفظ الجلالة»، وهو كما أشار في مقدّمة هذه الرسالة جعل هذه الرسالة كالمقدّمة لـ «العجالة».

٤ـ وهو أقوى الدّلائل، أنَّه نقل آقا بزرك الطّهرانيّ العبارة الأخيرة من الرّسالة الّتي هي ملخّص بحث المؤلّف، وهي: «دانسته شد كه قول بوصفيت موافق ظاهر أحاديث أهل بيت، وقول بعلميت بطرقي كه اختيار كردم قوت ورجحان ميگيرد؛ بسبب جمع كردن فيما بين الدلائل، والله تعالى يعلم»، وترجمتها: (فقد عُلم أنّ القول بالوصفيّة موافق لظاهر أحاديث أهل البيت، ويقوي القول بالعلميّة

(١) الذّريعة: ١٥ / ٢٢٢، برقم ١٤٥٧.

بالطرق التي اخترناها ويرجح بسبب الجمع بين الدلائل، والله تعالى يعلم)، وهذا المضمون موجود في النسخة العربية التي حققناها حيث ورد فيها: «فظاهرُ هذه الأحاديثِ يدُلُّ على أنَّ لَفظَ «الله» وَصفٌ مُشتقٌّ، فمَن لم يَرِدِ الجَمعَ بينَ دَلائلِ العَلَميّةِ، ودَلائلِ الوَصفيّةِ، وكانَ له طَبعٌ سَليمٌ، فإنَّ القَولَ بالوَصفيّةِ، والاشتِقاقِ راجِحٌ عِندَه ألبَتَّة؛ فإنَّه مُوافِقٌ لظاهرِ هذه الأحاديثِ، لكنَّ رَعايةَ دَلائِلِ العَلَميّةِ لازِمٌ له، فيَنبَغي أن يُرَجِّحَ إلى القَولِ بما اختَرناه من أنَّ لَفظَ الجَلالةِ في الأصلِ كانَ وَصفًا مُشتقًّا، ثُمَّ صارَ عَلَمًا؛ جَمعًا بَينَ أحاديثِ أهلِ البَيتِ، ودَلائلِ العَلَميّةِ، والوَصفيّةِ جَميعًا.»

وفي الحقيقة هذه العبارة هي الكلمة الأخيرة من هذه الرّسالة، وما ذكره بعده يكون استطرادًا، ويحتمل أنّ المصنّف تركه في التّرجمة؛ لأنّه لم تكن فيه فائدة جليلة لعامّة النّاس.

٥ـ قال في الرّسالة الأُولى الّتي نسبتها إلى الكربلائيّ واضحة: «فإنَّهم يبنونَ على الخلافِ فيها مَسائِلَ مُفيدةً، وقواعِدَ؛ لكَونِ استِفادةِ التَّوحيدِ من طيّبةِ «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» على أيِّ وَجهٍ، وكَونِ حاصِلِ كَريمةِ ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوٰتِ وَفِي الأَرضِ﴾[1] بأيِّ نَحوٍ، وغَيرِ ذلك ممّا أشرتُ إليه في «العجالةِ»»، وورد في الرّسالة الثّانية أيضًا بحث وافٍ في كيفيّة دلالة كلمة «لا إله إلّا الله» على التّوحيد بحسب أيّ قول من الأقوال في لفظ الجلالة، وهذا الدّليل مع باقي الأدلّة يكفي في الدّلالة على أنّ الرّسالة الثّانية هي «العجالة».

(١) الأنعام: ٣.

صور من المخطوطة

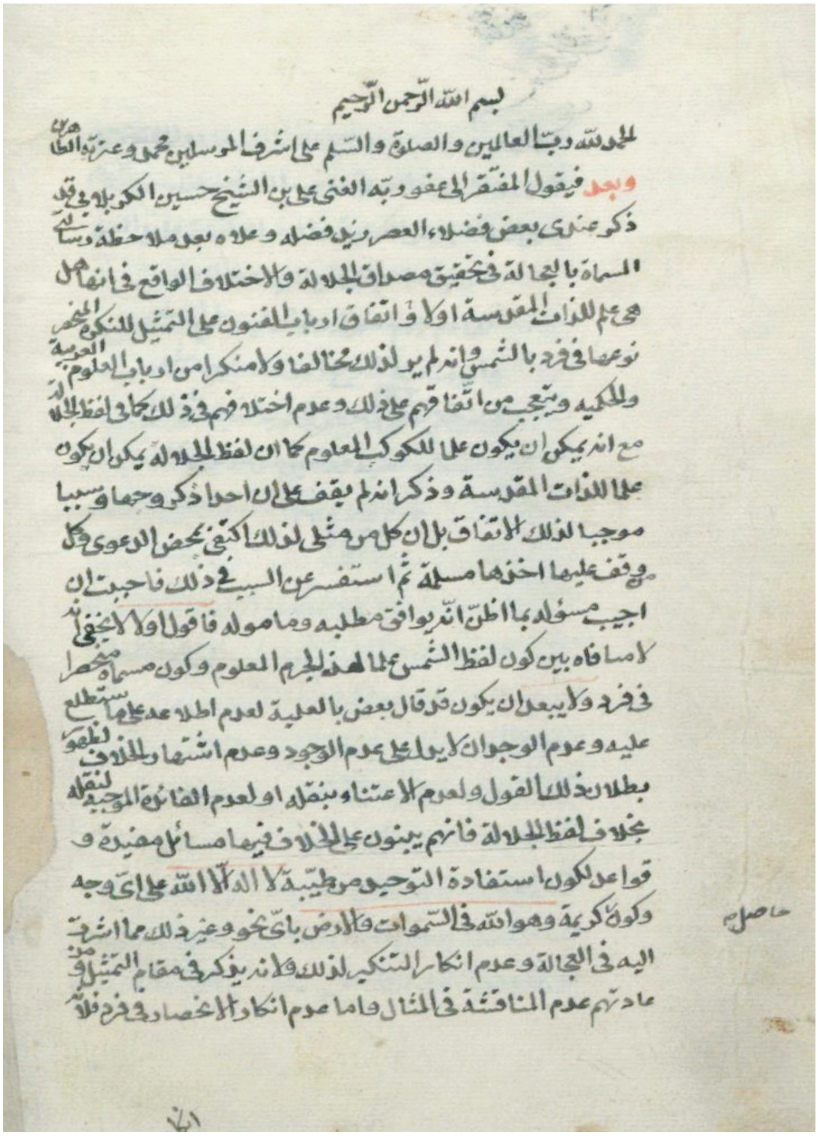

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعترته الطاهرين

وبعد فيقول المفتقر إلى عفو ربه الغني علي بن الشيخ حسين الكربلائي قد ذكر عندي بعض فضلاء العصر ويزيد فضله وعلاه بعد ملاحظة رسالته المسماة بالعجالة في تحقيق مصداق الجلالة والاختلاف الواقع في أنها هل هي علم للذات المقدسة أولا وأتفاق أرباب الفنون على التمثيل للنكرة المخصصة نوعا في فرد بالشمس وإن لم يوافق ذلك مخالفا ولا منكرا من أرباب العلوم العربية والحكمية ويتعجب من اتفاقهم على ذلك وعدم اختلافهم في ذلك كما في لفظ الجلالة مع أنه يمكن أن يكون علما للكوكب المعلوم كما أن لفظ الجلالة يمكن أن يكون علما للذات المقدسة وذكر إنه لم يقف على أن أحدا ذكر وجها وسببا موجبا لذلك الاتفاق بل إن كل من مثل لذلك اكتفى بمحض الدعوى وكل من وقف عليها أخذها مسلمة ثم استفسر عن السبب في ذلك فأجبت أن أجيب مسؤوله بما أظن أنه يوافق مطلبه وما مولده فأقول ولا يخفى أنه لا منافاة بين كون لفظ الشمس علما لهذا الجرم المعلوم وكون مسماه منحصرا في فرد ولا يبعد أن يكون من قال بعض بالعلمية لعدم اطلاعه على ما سيطلع عليه وعموم الوجوه لا يدل على عدم الوجود وعدم اشتهار الخلاف يظهر بطلان بذلك القول لعدم الاعتناء بنقله أو لعدم القائل الموجب لنقله بخلاف لفظ الجلالة فإنهم يبنون على الخلاف فيها مسائل مفيدة وقواعد لكون استفادة التوحيد ومرطيبة لا إله إلا الله على أي وجه وكون كريمة وهو الله في السموات والأرض بأي نحو وغير ذلك مما أشرت إليه في العجالة وعدم انكار المنكر لذلك فلا نذكر في مقام التمثيل لما عادتهم عدم المناقشة في المثال وأما عدم انكار الانحصار في فرد فلا

الصّفحة الأُولى من النّسخة

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادي الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

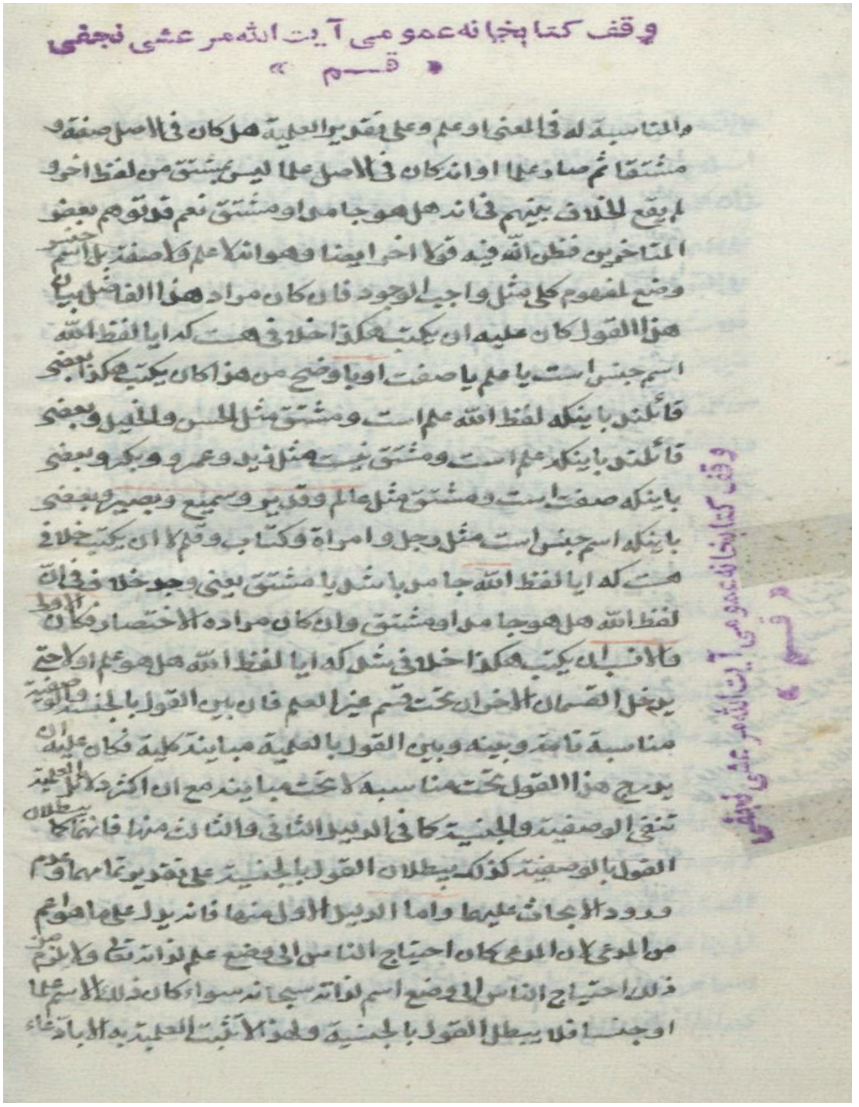

الصّفحة الأخيرة من النّسخة

النّصُّ المُحقَّقُ

سبب الاختلاف في علميّة لفظ الجلالة

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، والصَّلاةُ، والسَّلامُ على أشرَفِ المُرسلِينَ مُحَمَّدٍ، وعِترتِهِ الطَّاهِرِينَ.

وبَعدُ، فَيقُولُ المفتَقِرُ إلى عَفوِ رَبِّهِ الغَنيِّ عليٌّ ابنُ الشَّيخِ حُسينِ الكَربلائيُّ: قَد ذَكَرَ عِندِي بَعضُ فُضَلاءِ العَصرِ -(زِيدَ فَضلُه، وعلاه) بَعدَ مُلاحَظةِ رِسالَتِيَ المُسمّاةِ بـ «العُجالَةِ في تَحقيقِ مِصداقِ الجَلالةِ»، والاختِلافِ الواقِعِ في أنَّها هل هي عَلَمٌ للذَّاتِ المُقدَّسةِ، أو لا؟ واتِّفاقِ أربابِ الفُنونِ على التَّمثيلِ للنَّكرةِ المُنحصِرِ نَوعُها في فَردٍ بـ «الشَّمسِ» - أنَّه[1] لم يَرَ لذلك مُخالِفًا، ولا مُنكِرًا من أربابِ العُلومِ العَرَبيّةِ، والحِكميّةِ، ويَتعَجَّبُ من اتِّفاقِهِم على ذلك، وعَدَمِ اختِلافِهِم في ذلك، كما في لَفظِ الجَلالةِ، مَعَ أنَّه يُمكِنُ أن يَكونَ عَلَمًا للكَوكبِ المَعلومِ، كما أنَّ لَفظَ الجَلالةِ يُمكِنُ أن يَكونَ عَلَمًا للذَّاتِ المُقَدَّسةِ.

وذَكَرَ أنَّه لم يقِف على أنَّ أحدًا ذَكَرَ وَجهًا، وسَبَبًا مُوجِبًا لذلك الاتِّفاقِ، بل إنَّ كُلَّ مَن مَثَّلَ[2] لذلك اكتَفَى بمَحضِ الدَّعوَى، وكُلَّ من وَقَفَ عليها أخَذَها مُسلَّمةً، ثُمَّ استَفسَرَ عن السَّبَبِ في ذلك، فأحبَبتُ أن أُجيبَ مَسؤولَه بما أظُنُّ أنَّه يُوافِقُ مَطلَبَه، ومأمُولَه.

فأقُولُ أوَّلًا: لا يَخفَى أنَّه لا مُنافاةَ بَينَ كَونِ «الشَّمسِ» عَلَمًا لهذا الجِرمِ المَعلومِ،

---

(١) في المخطوطة: وأنَّه.

(٢) في المخطوطة: مثلي.

وكَونِ مُسَمّاهُ مُنحصِرًا في فَردٍ، ولا يبعُدُ أن يَكونَ قَد قالَ بَعضٌ بالعلميَّةِ؛ لعَدَمِ اطّلاعِه على ما سَتَطَّلِعُ عليه، وعَدَمُ الوِجدانِ لايَدُلُّ على عَدَمِ الوُجودِ، وعَدَمُ اشتِهارِ الخلافِ لظُهورِ بُطلانِ ذلك القَولِ، ولعَدَمِ الاعتِناءِ بنَقلِه، أو لعَدَمِ الفائدةِ المُوجِبةِ لنَقلِه، بخلافِ لَفظِ الجَلالةِ؛ فإنَّهم يبنونَ على الخلافِ فيها مَسائِلَ مُفيدةً، وقواعِدَ؛ لكَونِ استِفادةِ التَّوحيدِ من طيّبةِ «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» على أيِّ وَجهٍ، وكَونِ حاصِلِ كَريمةِ ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوٰتِ وَفِي الأَرضِ﴾[1] بأيِّ نَحوٍ، وغَيرِ ذلك ممّا أشرتُ إليه في «العجالةِ»، وعَدَمُ إنكارِ التَّنكيرِ لذلك، ولأنَّه يُذكَرُ في مَقامِ التَّمثيلِ، ومن عادتِهم عَدَمُ المُناقَشةِ في المِثالِ.

وأمَّا عَدَمُ إنكارِ الانحِصارِ في فَردٍ، فلأنَّه إنكارٌ للمُشاهَدِ.

نَعَم يحتاجُ إلى بَيانِ وَجهِ الانحِصارِ على طِبقِ قَواعِدِهم. والّذي أعتَمِدُه، وأُعوِّلُ إليه استنباطًا من استعمالاتِ العَرَبِ، والقَوانينِ العَرَبيّةِ، وآخِذًا من اصطلاحاتِ الحُكَماءِ، والقَواعِدِ الحِكميّةِ، هو أنَّ لَفظَ «شَمسٍ» اسمُ جِنسٍ، كسائِرِ الأجناسِ النَّكراتِ، مِثلُ «رَجُلٍ»، و «كِتابٍ»، و «فَرَسٍ»، ولَيسَ عَلَمًا، وأنَّ نَوعَ مُسمّاه ينبغي أن يَكونَ مُنحصِرًا في فردٍ.

أمَّا الأوَّلُ، فلِوُجوهٍ:

منها: أنَّ الأصلَ المُتَّفقَ عليه وهو الأصلُ في الاسمِ أن يكُونَ نَكرةً.

ومنها: أنَّ الألفَ، واللّامَ لا تَدخُلُ على العَلَمِ إلَّا للَمحِ الوَصفِ، وهو نادِرٌ قليلٌ، والحَملُ على الشّائعِ الكَثيرِ أولَى، على أنَّه لا يَظهَرُ معنى الوَصفيّةِ في هذا الاسمِ، مَعَ أنَّ احتِمالَها يَنفي العَلَميّةَ؛ إذ الأصلُ عَدَمُ النَّقلِ، ولا يُصارُ إليه إلَّا بثَبتٍ.

---

(١) الأنعام: ٣.

ومنها: أنَّ المُؤنَّثَ لو كانَ عَلَمًا، امتَنَعَ صَرفُه، ولم تَرِد هذه الكلِمةُ في استِعمالِهم إلَّا منصَرفةً، وكَونُها ثُلاثيّةً ساكِنةَ الوَسَطِ إنَّما يُجَوِّزُ صَرفَها، لا يُوجِبُه، وأبو عَليٍّ إنَّما نَصَّ على مَنعِ «عَبدِ شمسَ» علمًا لقَبيلةٍ؛ للتَّأنيثِ، والتَّعريفِ، لا على مَنعِ «شمسٍ».

ومنها: أنَّ العَلَمَ لا يُجمَعُ إلَّا إذا تَعَدَّدَ مُسمَّاه في الخارِجِ؛ إذ العَلَمُ ما وُضِعَ لشَخصٍ مَعَ جَميعِ مُشَخَّصاتِه، واسمُ الجِنسُ يُجمَعُ باعتِبارِ أفرادِه الذِّهنيّةِ، والخارِجيّةِ، وقَد تَكَرَّرَ في كَلامِهم جَمعَ «شَمسٍ» على «شُموسٍ»، ولَيسَ المَوجودُ في الخارِجِ منها إلَّا واحِدًا.

والقَولُ بالتَّجَوُّزِ باعتبارِ النَّواحي، أو باعتِبارِ أنَّ لكُلِّ يَومٍ شَمسًا غَيرَ شَمسِ اليَومِ الآخَرِ، فكَلامٌ خالٍ من التَّحصيلِ.

والعَلَمُ الجِنسيُّ لا يُصارُ إليه إلَّا لأحكامٍ لفظيّةٍ مُنتَفيةٍ في هذه الكلمةِ، كعَدَمِ صَرفِ الاسمِ، وعَدَمِ دُخولِ الألفِ، واللَّامِ، وغَيرِ ذلك من أحكامِ الأعلامِ، على أنَّ العَلَمَ الجِنسيَّ لا يُجمَعُ على الحَقيقةِ، وإن جُمِعَ على التَّجَوُّزِ، فباعتِبارِ الأفرادِ المَوجودةِ في الخارِجِ من الحَقيقةِ.

ومنها: أنَّ العَلَمَ لا يُجمَعُ إلَّا إذا أُوِّلَ باسمِ الجِنسِ، كـ «صاحبٍ»، و «مُسمَّى»، فمعنى «جاءَ الزَّيدونَ»: جاءَ أصحابُ هذا الاسمِ، أو جاءَ المُسمَّونَ بهذا الاسمِ، والتَّأويلُ خلافُ الأصلِ لا يُصارُ إليه إلَّا الدَّليلُ.

ومنها: إضافتُها إلى النَّكرةِ، ووصفُها بها، والعَلَمُ لا يَكونُ كذلك. والحاصلُ أنَّها لا تَستَعمِلُ في كَلامِهم إلَّا استِعمالَ النَّكَراتِ.

ومنها: تَصريحُهم بأنَّ وَضعَها وَضعُ أسماءِ الأجناسِ النَّكراتِ، قالَ ابنُ هشام: العَلَمُ في هذا العِلمِ[1] نصَّ على ذلك حيثُ قالَ: «يَنقَسِمُ الاسمُ بحَسبِ التَّنكيرِ،

(١) والظاهر وجود سقط هنا، فلاحظ.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

والتَّعريفِ قِسمَينِ: نَكَرةٌ، وهي الأصلُ، ولهذا قدَّمتُها، ومَعرفَةٌ، وهي الفَرعُ، ولهذا أخَّرتُها، فأمَّا النَّكرةُ، فهي عِبارةٌ عَمَّا شاعَ في جِنسِه، مَوجودًا، أو مُقدَّرًا، فالأوَّلُ كـ «رَجُلٍ»؛ فإنَّه مَوضوعٌ لما كانَ حَيَوانًا ناطِقًا ذَكَرًا، فكُلُّ ما وُجِدَ من هذا الجِنسِ واحدٌ، فهذا الاسمُ صادِقٌ عليه، والثَّاني كـ «شَمسٍ»؛ فإنَّها مَوضوعَةٌ لما كانَ كَوكَبًا نَهارِيًّا يَنسَلِخُ ظُهُورُه وُجودَ اللَّيلِ، فحَقُّها أن تَصدُقَ على مُتعَدِّدٍ، كما أنَّ «رَجُلًا» كذلك، وإنَّما تَخلّفُ ذلك؛ لعَدَمِ وُجودِ أفرادٍ لها في الخارِجِ، ولو وُجِدَت، لكانَ الاسمُ صالِحًا لها؛ فإنَّها لم تُوضَع على أن تَكونَ خاصًّا، كـ «زَيدٍ»، و «عَمرٍو»، وإنَّما وُضِعَت وَضعَ أسماءِ الأجناسِ.»[1]

لَكنّي لم أعثر على مِثلِ ذلك في كَلامِ أهلِ اللُّغةِ، ولا أظُنُّ إلَّا أنَّ ابنَ هشام استنبَطَ ذلك من القَواعِدِ النَّحويّةِ، والاستعمالاتِ العَربيّةِ، وتَبِعَه على ذلك مَن تَبِعَه، ولا شَكَّ أنَّ مَن تَأمَّلَ تلك القَوانينَ، وتَصَفَّحَ تلك الاستعمالاتِ، جَزَمَ بما جَزَمنا به، وإن تَطرّق إلى بَعضِها خَدشٌ في الظَّاهِرِ.

وأمَّا الثَّاني، أعنِي قَولَنا: «يَنبَغي أن يَكونَ نَوعُ الشَّمسِ مُنحصِرًا في فَردٍ بناءً على القَواعِدِ الحِكميّةِ»؛ فإنَّ من قَواعِدِهم أنَّ تَعيُّنَ النَّوعِ، وتَشخُّصَه إن كانَ مَعلولًا لماهيّتِه، كواجِبِ الوُجودِ، يَنحَصِرُ نَوعُه في شَخصٍ.

وإن لَم يَكُن مَعلولًا لها، فإمَّا أن يَكونَ الفاعِلُ كافِيًا في فَيَضانِه، أو لا، فإن كانَ الفاعِلُ كافِيًا، انحَصَرَ نَوعُه في شَخصٍ أيضًا، كالعَقلِ؛ فإنَّ العُقولَ عِندَهم أنواعٌ مُتباينةٌ كُلُّ نَوعٍ منها مُنحصِرٌ في فَردٍ.

وإن لم يَكُن الفاعِلُ كافِيًا، بل لا بُدَّ من القابِلِ، أعني المادّةَ الّتي يُسمُّونَها بـ «الهَيولى»، فلا يَخلُو من أن يَتَّحِدَ ذلك القابِلُ، أو يَتَعَدَّدَ. فإن اتَّحد، انحَصَرَ النَّوعُ

(١) انظر شرح قطر النّدى: ٩٢.

في شَخصٍ أيضًا، كالأفلاكِ، والكَواكبِ؛ فإنَّ لكُلٍّ منها عِندَهم هَيولى واحدةً لا تَنفَصِلُ. وإن تَعَدَّدَ، تَعَدَّدَت التَّعَيُّناتُ بحَسَبِ تَعَدُّدِ الأفرادِ بحَسَبِ تَعَدُّدِ المَوادِّ. فَعلى هذه القاعِدةِ يَلزِمُ أن يَكونَ كُلُّ فَلَكٍ، وكُلُّ فَلَكيٍّ يعني كلَّ كَوكبٍ نَوعُه مُنحصِرٌ في فَردٍ.

لا يُقالُ: فعلى هذه القاعِدةِ يكونُ القَمرُ، وسائرُ الكَواكبِ كذلك، فلِمَ لَم يُمَثِّل أحَدٌ بأحَدِها؛ لأنَّا نَقولُ: المُرادُ من التَّمثيلِ التِّبيانُ، والتَّوضيحُ، فكُلَّما كانَ المِثالُ أظهرَ، كانَ التَّوضيحُ أكثَرَ، ولا شَكَّ أنَّ الشَّمسَ أظهَرُ، وأوضَحُ من غَيرِها، على أنَّ من دَأبِ المُصَنِّفينَ إذا مَثَّلَ مُتَقَدِّمٌ منهم بمِثالٍ، تَبِعَه المُتأخِّرُ في التَّمثيلِ به، حَتّى يتَكرَّرَ على سَمعِ المُتَعلِّمِ، ويَتَقَرَّرَ في ذِهنِه.

هذا ما خَطَرَ بالبالِ، واللهُ العالِمُ بحَقيقةِ الحالِ، والحَمدُ لله أوَّلًا، وآخِرًا، وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وآلِه أجمَعينَ.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العددان الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

العجالة في تحقيق مصداق الجلالة

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

اعلَم أنَّه قَد اختَلَفَ عُلماءُ العَرَبيّةِ في لَفظِ الجَلالةِ هَل هو عَلَمٌ للذَّاتِ المُقدَّسةِ، أو صِفةٌ؟

فبَعضُهم كسيبويه[١]، والخليلِ[٢] قالَ بالعَلَميّةِ، وأنَّه مَوضوعٌ لخُصوصِ ذاتِه تَعالى، وقَد اختارَ الإمامُ الرَّازيُّ هذا القَولَ، وقالَ: إنَّ كُلَّ عُلماءِ الأُصولِ، والفِقهِ اختارُوا هذا القَولَ[٣].

وبَعضُهم كالمُبرِّدِ[٤]، وغَيرِه قالَ بالوَصفِيّةِ، وأنَّه لَيسَ مَوضوعًا لذاتِه تَعالَى، بل هو كلَفظِ «عالِمٍ»، و «قادِرٍ»، و «رَحمانٍ»، و «رَحيمٍ»، فعلى هذا القَولِ يكونُ معنى لَفظِ «اللهِ» إمَّا مَعبودًا، أو مَعبودًا بالحَقِّ.

وقالُوا: إنَّه مُشتَقٌّ من «إلٰهٍ»، فكما أنَّ لَفظَ «إلٰهٍ» صِفةٌ، ولَيسَ بعَلَمٍ، فكذلك لَفظُ «اللهِ» المُشتقِّ منه، وكما أنَّ لَفظَ «إلٰهٍ» بمعنى مَعبودٍ كذلك معنى لَفظِ «اللهِ» مَعبودٌ، أو مَعبودٌ بالحقِّ.

وبَعضُ القائلِينَ بالوَصفيّةِ قالَ: إنَّه مُشتقٌّ من «أَلِـهَ»، وبَعضُهم من «لاهٍ»، واستَدَلَّ كُلٌّ من الفريقَينِ على دَعواه بدلائلَ، وتَوضيحُ دَلائِلِهم يَحتاجُ إلى تَقديمِ مُقَدّمتَينِ:

---

(١) انظر الكتاب: ٢ / ١٩٥ و١٩٦.
(٢) انظر الكتاب: ٣ / ٤٩٨، والعين: ١ / ٨٠، مادّة «أله».
(٣) انظر شرح أسماء الله الحُسنى للفخر الرّازيّ: ٨٠.
(٤) انظر المقتصب: ٤ / ٢٣٩ و٢٤٠.

المُقدَّمةُ الأُولى: أنَّ كُلَّ فَردٍ من أفرادِ النَّاسِ لا بُدَّ أن يَكونَ قد وَضَعَ أبواه له اسمًا يَخُصُّه، ويُعرَفُ به، كـ «أحمَدَ»، و «مَحمودٍ»، و «حَسَنٍ»، و «حُسَينٍ»، وغَيرِ ذلك من الأسماءِ، وذلك الاسمُ عِندَ أهلِ العَرَبيّةِ هو العَلَمُ.

ثُمَّ لا يَخلو صاحِبُ ذلك الاسمِ من صِفاتٍ يُعرَفُ بها، وباعتِبار كُلِّ صِفةٍ منها يُسَمَّى باسمٍ، كـ «عالِمٍ»، و «شاعِرٍ»، و «كاتبٍ»، و «شُجاعٍ»، و «جَبانٍ» إلى غَيرِ ذلك من الصِّفاتِ الّتي لا تَخُصُّه، بل هي مُشتركَةٌ بَينَه، وبَينَ مَن عَداه.

فمَفهومُ الصِّفةِ كُلِّيٌّ لا يَخُصُّ ذاتًا بعَينِها، كلَفظِ «أبيضَ»، و «أسودَ»، و «طَويلٍ»، و «قَصيرٍ»، وغَيرِ ذلك.

وأمَّا العَلَمُ، فإنَّما يَخُصُّ ذاتًا بعَينِها، بمعنى أنَّ الواضِعَ وَضَعَه لذاتٍ مَخصوصةٍ مَعلومةٍ، ولَيسَ مَفهومُ الصِّفةِ كذلك، بل إنَّما وَضَعَه الواضِعُ وَضعًا عامًّا مُشتركًا بَينَ كُلِّ مَن اتَّصَفَ به، كما في وَضعِ أسماءِ الأجناسِ، كـ «رَجُلٍ»، و «فَرَسٍ»؛ فإنَّه مَوضوعٌ لكُلِّ مَن اتَّصَفَ بصِفةِ الرُّجوليّةِ، وكذلك «فَرَسٌ»، وقِس على هذا جَميعَ الصِّفاتِ.

المُقدَّمةُ الثّانيةِ: إنَّ التَّوحيدَ في لُغةِ العَرَبِ عِبارةٌ عن عَدِّ شَخصٍ واحِدٍ متفرِّدٍ في صِفةٍ من الصِّفاتِ في كَونِه واحِدًا متفرّدًا، ولَيسَ له شَريكٌ فيها، مَثَلًا إذا أرَدنا تَوحيدَ نَبيِّنا مُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وآله في نُبُوَّتِه، فقُلنا: «لا نَبيَّ إلّا مُحَمَّدٌ»، أفادَ هذا اللَّفظُ تَوحيدَه في النُّبُوّةِ، فلو قُلنا: «لا نَبيَّ إلّا نَبيٌّ»، لم يُفِد؛ لأنَّ لَفظَ «نَبيٍّ» لَيسَ بعَلَمٍ مُختَصٍّ بذاتِ مُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وآله في أصلِ الوَضعِ، بل إنَّما وَضَعَه الواضِعُ لمَفهومٍ كُلِّيٍّ، وكُونُه مُختَصًّا بذاتِه بالفِعلِ لا يُنافي فَهمَ معنى العُمومِ في أصلِ الوَضعِ.

وأمَّا في الشَّرعِ، فهو عِبارةٌ عن اعتِقادِ أنَّه لا مَعبودَ بالحقِّ إلّا الذّاتُ المُقدَّسةُ

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

المُستَجمِعةُ جميعَ الكَمالاتِ الواجبةُ الوُجودُ لذاتِها، والنُّطقِ بكلمةِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ».

مَثلًا إذا أرَدنا تَعليمَ تَوحيدِ النَّبيِّ، قُلنا له: «قُل النَّبيُّ واحدٌ، لَيسَ باثنَينِ»، ولو قُلنا: «قُل مُحَمَّدٌ واحِدٌ، لَيسَ باثنَينِ»، لكانَ هذا القَولُ حَشوًا، وتَحصيلًا للحاصلِ؛ إذ لَفظُ «مُحَمَّدٍ» عَلَمٌ، ومِصداقُه واحِدٌ، لا تَعدُّدَ فيه.

نَعَم، يُستَفادُ منه تَوحيدُ الاسمِ، وكَونُه غيرَ مُشتركٍ بَينَ كَثيرينَ، ولَيسَ المَقصودُ ذلك، وإنَّما المَقصودُ تَوحيدُه في النُّبُوّةِ، ولمّا كانَ لَفظُ «النَّبيِّ» كُلّيًّا صادِقًا على أفرادٍ مُتعدِّدةٍ عِندَ العُقلاءِ، أفادَ قَولُنا: «النَّبيُّ واحِدٌ» التَّوحيدَ في النُّبوّةِ.

فإذا تَقَرَّرَ هذا، فلنَذكُر دَلائلَ الفَريقَينِ، اعلَم أنَّ دَلائِلَهم مُتكَثِّرةٌ، وأكثرَها مَوقوفٌ على مَسائلَ كَثيرةٍ من عِلمِ العَربيّةِ، وتَوضيحُ تلك المَسائِلِ، وذِكرُها في أثناءِ التَّقريرِ، والتَّحريرِ يُؤدِّي إلى تَشويشِ الذِّهنِ، وتَفريقِ الفِكرِ، فالاقتِصارُ على ذِكرِ بَعضِ أدِلَّتِهم المَشهورِ بَينَ العُلماءِ الغيرِ المُحتاجِ إلى كَثيرٍ من عِلمِ العَرَبيّةِ، وتَوضِيحه بعِباراتٍ قَريبةٍ إلى الفَهمِ مَعَ مُسامَحةٍ، ومُساهَلةٍ في بَعضِ الألفاظِ؛ تَقريبًا إلى الفَهمِ، أولى.

فنَقولُ: أمَّا دلائلُ العَلَميّةِ:

فمنها: أنَّ ما تَتوَجَّهُ إليه الأذهانُ، وتَتَوَفَّرُ دَواعي النَّاسِ، واحتِياجُهم إليه في الإخبار عنه، لا بُدَّ أن يَضَعُوا له اسمًا يَخُصُّه، ويُعرَفُ به؛ ليُفيدَ الإخبارُ عنه فائِدةً يصِحُّ الاكتِفاءُ بها.

ومن المَعلومِ أنَّ تَوَجُّهَ الأذهانِ إلى خالِقِ المَخلوقاتِ، ومُكَوِّنِ جَميعِ الكائناتِ أوفَى، وأوفَرُ، واحتِياجَ النَّاسِ إلى ذِكرِ صِفاتِه، وأحكامِها أكثَرُ، فإذا لم يُوضَع لذاتِه المُقدَّسةِ اسمٌ يَخُصُّها، فبماذا يُعَبَّرُ عنه إذا أرادُوا التَّعبيرَ عنه تَعالَى؟ ومَن يَصِفُونَ إذا أرادُوا وَصفَه ببَعضِ صِفاتِه، فقالُوا: «الرَّحمنُ الرَّحيمُ»، فمَن يكونُ المَوصوفُ

بذلك؟ وكيفَ يُوصَفُ غَيرُ المَعلومِ إذا لم يَكُن له اسمٌ يُعرَفُ به؟

فبالضَّرورةِ لا بُدَّ أن يكونَ له اسمٌ يُعَبِّرونَ به عنه، ويَجرُونَ عليه صِفاته، كأن يُقال: «اللهُ الرَّحمنُ الرَّحيمُ العالِمُ القديرُ الخالِقُ الحكيمُ» إلى غيرِ ذلك من نُعوتِه جَلَّ شأنُه، وذلك الاسمُ هو العَلَمُ.

ومَن لاحَظَ أسماءه تَعالَى، وتأمَّلَها، عَلِمَ أنَّها كُلَّها صِفاتٌ، ومَفهوماتِها كُلّيّةٌ، ولَيسَ شيءٌ منها مَوضوعًا بخُصوصِ ذاتِه سُبحانَه، وأنَّه لَيسَ فيها ما يَليقُ بأن يكونَ عَلَمًا لذاتِه سوى لَفظِ «الله»، فدَلَّ ذلك على أنَّ لَفظَ «الله» عَلَمٌ لذاتِه.

ومنها: أنَّه لو لم يَكُن لَفظُ «الله» عَلَمًا، للَزِمَ أنَّ قَولي: «لا إلهَ إلَّا اللهُ» لا يُفيدُ التَّوحيدَ؛ لأنَّ معناه على تَقديرِ عَدَمِ العَلَميّةِ: لا إلهَ إلَّا إلهٌ؛ إذ المَفروضُ أنَّ لَفظَ «إلهٍ» مَوضوعٌ لمَفهومٍ كُلّيٍّ، ولا معنى لهذا القَولِ، فينبَغي أن يكونَ معنى «الله» غيرَ معنى «إلهٍ»، وأن يكونَ عَلَمًا مُختَصًّا بذاتِه، حتّى يكونَ معنى قَولِنا: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»: لا إلهَ إلَّا الذَّاتُ المُقدَّسةُ، وهذا هو التَّوحيدُ.

فإن قيلَ: إنَّا لا نَقولُ إنَّ معنى «إلهٍ»، ومعنى «الله» واحِدٌ، بل نَقولُ: معنى «إلهٍ» مَعبودٌ، ومعنى «الله» مَعبودٌ بالحَقِّ، أو واجبُ الوُجودِ، فمعنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ» على هذا القَولِ: لا إلهَ إلَّا المَعبودُ بالحَقِّ، أو لا إلهَ إلَّا واجبُ الوُجودِ.

قُلنا: إنَّ مَفهومَ المَعبودِ بالحَقِّ، وواجبِ الوُجودِ، وأيضًا كلاهما كُلّيٌّ عامٌّ لَيسَ مَخصوصًا بذاتِه مُعَيّنةً في أصلِ الوَضعِ، وقد أبطَلناه آنِفًا.

ومنها: أنَّه لو لم يَكُن «اللهُ» عَلَمًا، لما امتَنَعَ مُشرِكو العَرَبِ من قَولِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ»؛ لأنَّه لو كانَ صِفةً، ومَفهومُه كُلّيًّا، لكانَ معنى «لا إلهَ إلَّا اللهُ»: لا إلهَ إلَّا المَعبودُ بالحَقِّ، وهم يعتَقِدُونَ أنَّ آلهتَكم مَعبودةٌ بالحقِّ، فلمّا امتَنَعُوا، دَلَّ امتِناعُهم على أنَّ لَفظَ «الله» عَلَمٌ مُختصٌّ بذاتِه تَعالَى؛ لأنَّهم أعرَفُ بلُغَتِهم.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع(٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

وهذا الدّليلُ أضعَفُ أدِلَّتِهم؛ فإنَّه يَرِدُ عليه أبحاثٌ كَثيرةٌ، وكذلك على الدَّليلَينِ السَّابقَينِ، لكن ما يَرِدُ عليهما يُمكِنُ دَفعُه، وما يَرِدُ على هذا الدَّليلِ لا مدفعَ له إلَّا بتكلُّفٍ.

وممّا يَدُلُّ على فسادِ هذا الدَّليلِ أنَّ المُخالِفينَ يَمتَنِعونَ من قَولِ «عَليٌّ وَلِيُّ اللهِ»، مَعَ أنَّه لا مُنافاةَ له مَعَ اعتِقادِهم؛ لأنَّهم يَعتَقِدونَ أنَّ كُلَّ من اتَّصَفَ بِصِفةِ الصَّلاحِ، والسَّدادِ، والعِبادةِ، والدِّيانةِ، فهو وَلِيُّ اللهِ، وكذلك جَماعةُ المُتصوِّفةِ يَعتَقِدون أنَّ منصورَ الحلّاجَ، وبايزيد البَسطاميَّ، وغيرَهما من أكابرِ الصّوفيّةِ أولياءُ اللهِ، ويمتَنِعونَ من قَولِ «عليٌّ وليُّ اللهِ» مَعَ عِلمِهم، ويَقينِهم أنَّه عليه السلام أولى بهذا الاسمِ، والصِّفةِ؛ لاتّفاقِهم على بُلوغِه [ال]غايةَ القُصوى في الدِّينِ، والصَّلاحِ، والعِبادةِ، والجَهادِ، وغيرِ ذلك ممّا لا يُدانيه أحدٌ فيه؛ وذلك لكَونِ هذا اللَّفظِ صارَ عَلامةَ التَّشيُّعِ بينَ أهلِ الإسلامِ، فرُبَّما كانَ امتِناعُ مُشرِكِيَ العَرَبِ من قَولِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ» لكَونِه صارَ عَلامةَ التَّوحيدِ بَينَهم، مَعَ احتِمالاتٍ أُخرَ لا نَطول[1] بذِكرِها، مَعَ أنَّ فَهمَ مُشرِكِيَ العَرَبِ العَلَميّةَ من لَفظِ «الله» لا يَدُلُّ على عَلَميَّتِه.

وأمَّا دَلائلُ الوَصفيّةِ:

فمنها: أنَّ العَلَمَ عِبارةٌ عن اسمٍ مَوضوعٍ لذاتٍ مُعَيّنةٍ مَعلومةٍ مُشخَّصةٍ عِندَ الواضعِ، ولمّا كانَت ذاتُه المُقدَّسةُ تَعالى شأنُه لا يَعلمُها إلَّا هو، كانَت غَيرَ مَعلومةٍ لأحدٍ من الأنبياءِ، والمُرسَلينَ، والمَلائكةِ المُقرَّبينَ، فَضلًا عن سائرِ المَخلوقِينَ، فكَيفَ يُمكِنُ أحدًا[2] وَضعُ عَلَمٍ لذاتِه الأحديّةِ المُعرّاةِ عن لَوثِ إدراكِ البَشَرِ.

فلَو قالَ قائلٌ من القائلِينَ بالعَلَميّةِ: إنَّا لا نَقولُ إنَّ العَرَبَ قد وَضَعوا هذا العَلَمَ

(١) كذا في الأصل، والصواب(نطيل).
(٢) كذا، والأولى: (لأحد).

لذاتِه المُقدَّسةَ؛ فإنَّا قد عَلِمنا أنَّه لا يَعلَمُ حقيقةَ ذاتِه تَعالى أحدٌ من المَخلوقِينَ، على أنَّ أسماءه سُبحانَه تَوقيفيَّةٌ لا يسوغُ لأحدٍ أن يُسمِّيَه باسمٍ لم يُوَقفه الشّارعُ صَلَواتُ الله عليه، ويُعرِّفه إيّاه، بَل نَقولُ: إنَّه تَبارَكَ وتَعالى هو الّذي وَضَعَ لذاتِه هذا العَلَمَ؛ فإنَّه عالِمٌ بذاتِه جَلَّ وعلا، وقد أجرَى سُبحانَه صِفاتِه الشَّريفةَ في كِتابِه المَجيدِ: ﴿بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ﴾[1]، وقال: «هو اللهُ الخالقُ المُصوِّرُ»[2] إلى غَيرِ ذلك من الآياتِ.

قُلنا: إنَّ الفائدةَ في وَضعِ العَلَمِ هي أنَّ المُخاطَبَ إذا سَمِعَ ذلك اللَّفظَ، أو تَكلَّمَ المُتكَلِّمُ به، أن يَعرِفَ معنى ذاتِ المَوضوعِ له، أو حَقيقَتَه، فإذا لم تُعلَم حَقيقةُ ذاتِه، ومعناها الّذي وُضِعَ العَلَمُ له، فلا فائدةَ في الوَضعِ، وكانَ عَبَثًا، وهو تَعالى لا يَفعَلُ العَبَثَ، فثَبَتَ أنَّه تَعالى لم يَضَع لنَفسِه هذا العَلَمَ، ولا يسوغُ لأحدٍ سواه أن يضَعَه، فإذًا لَيسَ له عَلَمٌ يخُصُّه.

ومنها: أنَّه لو كانَ لَفظُ «الله» عَلَمًا، لما أفادَ قَولُه تَعالى: ﴿قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[3] التَّوحيدَ؛ فإنَّ هذه الكلمةَ إنَّما تُفيدُ التَّوحيدَ إذا كانَ مَفهومُ لَفظِ ﴿اللهِ﴾ كُلِّيًّا، ولَيسَ بعَلَمٍ؛ فإنَّ معناها حينئذٍ: قُل هُو إلهٌ واحدٌ، وهو معنى التَّوحيدِ، وأمَّا إذا كانَ عَلَمًا، فمعناها: قُل هذا الاسمُ واحدٌ، ومِصداقُ هذا الاسمِ واحدٌ، ولا مُحصَّلَ له؛ إذ من المعلومِ أنَّ معنى العَلَمِ، ومِصداقَه شَخصٌ واحدٌ معيَّنٌ.

غايةُ ما يُستفادُ من ذلك تَوحيدُ الاسمِ، أو تَوحيدُ المُسمَّى في كَونِه غَيرَ مُشتركٍ بَينَ ذواتٍ مُتعدِّدةٍ، ومَعلومٌ أنَّ هذا المعنى غَيرُ مَقصودٍ، وإنَّما المَقصودُ تَوحيدُ الأُلوهيّةِ، لا نَفيُ الاشتِراكِ في الاسمِ.

---

(١) الفاتحة: ١.

(٢) مقتبس من قوله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

(٣) الإخلاص: ١.

فلو قالَ قائلٌ: إنَّ معنى ﴿أحدٍ﴾ هو الّذي لا جُزءَ له، لا أنَّه لَيسَ بمُتعَدِّدٍ، فالمُرادُ من الآيةِ الكريمةِ نَفيُ التَّركيبِ، لا نَفيُ التَّعدُّدِ، فيكونُ المعنى – على تَقديرِ العلَميّةِ – أنَّه تَعالى لا جُزءَ له، ولَيسَ بمُركَّبٍ، وهذا المعنى صَحيحٌ، وهو المُرادُ.

قُلنا: إنَّ لَفظَ ﴿أحد﴾ كما أنَّه جاءَ بمعنى واحدٍ لَيسَ بمُتعدِّدٍ، والمَشهورُ المَعروفُ بَينَ العُلماءِ أنَّ هذه الآيةَ الشَّريفةَ آيةُ التَّوحيدِ، ولا يَستَقيمُ التَّوحيدُ إلَّا بنَفيِ التَّعدُّدِ، لا بنَفيِ التَّركيبِ، لا غَير، وهذا الكلامُ لا يَخلُو من تأمُّلٍ[1].

ومنها: أنَّه لو كانَ لَفظُ «الله» عَلَمًا، لَزِمَ فسادُ قَولِه تَعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوٰتِ وَفِي الأَرضِ﴾[2]؛ فإنَّ معنى الآيةِ حينئذٍ أنَّ ذاتَه المُقدَّسةَ كائنةٌ في السَّماواتِ، والأرضِ، وهو باطلٌ؛ لأنَّه تَعالى وتَقَدَّسَ لَيسَ له مَكانٌ يحِلُّ فيه.

أقولُ: هذه الدَّلائلُ الثَّلاثةُ غَيرُ تامَّةٍ، ويَردُ عليها أبحاثٌ، والقَولُ بالعَلَميّةِ أقوَى، لكن على تَفصيلٍ نَذكُرُه، وهو أنَّ العَلَمَ لا يلزمُ أن يكونَ مَوضوعًا؛ فإنَّ الاسمَ بسَبَبِ غَلبةِ استِعمالِه في بعضِ الأفرادِ يصيرُ عَلَمًا، كما صَرَّحَ به أئِمَّةُ عِلمِ العَربيّةِ[3]، مَعَ أنَّ وَضعَ العَلَمِ لشَخصٍ مُعيَّنٍ لا يلزمُ منه العِلمُ بحقيقتِه، بل

---

(١) جاء في هامش الأصل: «وَجهُ التَّأمُّلِ أنَّه على تَقديرِ العَلَميّةِ يُفهَمُ نَفيُ التَّعدُّدِ من لَفظِ الجَلالةِ، ونَفيُ التَّركيبِ من لَفظِ ﴿أحد﴾، فعَلَى هذا دلالةُ الآيةِ الكَريمةِ على تَقديرِ العَلَميّةِ أظهَرُ؛ لأنَّه على تَقديرِ الوَصفيّةِ أو الجنسيّةِ لا تدلّ على التَّوحيدِ بدونِ دَليلٍ عَقليٍّ، وهو أنَّ كُلَّ ما لا جُزءَ له مُنحصِرٌ في فَردٍ، وحَملُ لَفظِ ﴿أحد﴾ على كِلا المَعنيَينِ مَوقوفٌ على ثُبوتِ ورودِه، أو جَوازِ استعمالِ اللَّفظِ المُشتركِ بمَعنيَيه، وثُبوتُه، وجوازُ ذلك في مَحلِّ المَنعِ.» وهنا كلمات غير مقروءة بمقدار خمس كلمات، وبعدها: «من القَولَينِ، مَعَ أنَّ المَشهورَ أنَّ هذه السّورةَ سورةُ التَّوحيدِ، وإنَّما يَتِمُّ التَّوحيدُ بقَولِه تَعالى: ﴿ولم يَكُن له كُفوًا أحدٌ﴾».(منه)

(٢) الأنعام: ٣.

(٣) شرح الرضي: ٣/ ٢٥٥.

يكفي في ذلك العِلمُ ببَعضِ صِفاتِه المُميّزةِ له عمَّا عَداه.

وكذلك لا يلزمُ منه أن يَكونَ مُرتَجلًا؛ إذ قد صَرَّحَ كُلُّ عُلماءِ العَرَبيّةِ[1] بأنَّ العَلَمَ منه مَنقولٌ، ومنه مُرتجلٌ، والمَنقولُ منه على أقسامٍ ثلاثةٍ، قسمٌ مَنقولٌ من صِفةٍ مُشتَقَّةٍ، كـ «حَسَنٍ»، و «خَليلٍ»، و «حارثٍ»، و «عَبَّاسٍ»، و «مَسعودٍ»، وقِسمٌ مَنقولٌ من اسمٍ[2]، كـ «فَضلٍ»، و «سكرٍ»، و «سَعدٍ»، وقِسمٌ مَنقولٌ من اسمِ عَينٍ، كـ «نُعمانَ»، و «أسدٍ».

وأيضًا قد صَرَّحُوا بأنَّه قد يُلاحَظُ في بَعضِ الأعلامِ حينَ الوَضعِ بَعضُ الصِّفاتِ، وتُؤخَذُ في ذاتِه، كما في وَضعِ «حاتمٍ» لشَخصٍ مَعَ مُلاحَظةِ صِفةِ الكَرَمِ، وأخذِها في ذاتِه، وكما في وَضعِ «أسدٍ» لشَخصٍ مَعَ مُلاحَظةِ صِفةِ الشَّجاعةِ في ذاتِه، وكما في وَضعِ «نُعمانَ» لشَخصٍ مَعَ مُلاحَظَةِ صِفةِ الحُمرةِ في ذاتِه.

وقد يَشتَهِرُ بَعضُ الأعلامِ بصِفةٍ، وإن لم تكُن مَأخوذةً، ومُعتبرةً في ذاتِه حينَ الوَضعِ، لكن بمَحضِ اشتِهارِ مُسمَّى ذلك الاسمِ العَلَمِ بتلك الصِّفةِ يُعلِّقُون الظَّرفَ، والجارَّ، والمَجرورَ بذلك العَلَمِ، كما في اشتِهارِ «حاتمٍ» بصِفةِ الكَرَمِ حَيثُ قالُوا: «أنتَ عِندي حاتَمٌ»، فعَلَّقُوا الظَّرفَ بـ «حاتمٍ»؛ لاشتِهارِه بصِفةِ الكَرَمِ.

والّذي يقوي عِندي، وأعتَمِدُه أنَّه حينَ وَضعِ لَفظِ «الله» لذاتِه المُقدَّسةِ تَعالى شأنُه قد لُوحِظَ فيه معنى المَعبودِ بالحقِّ، بل جَميعُ الصِّفاتِ الكماليّةِ من وُجوبِ الوُجودِ، والعِلمِ، والقُدرةِ، وغَيرِها من الصِّفاتِ، وكَونُه تَعالى مُنَزَّهًا عن صِفاتِ النَّقصِ، كما قالُوا في اسمِ «مُحَمَّدٍ»، و «مَحمودٍ»، و «عَليٍّ»، و «حَسَنٍ»، و «حُسَينٍ»: إنَّه حينَ وَضعِ هذه الأسماءِ، وجَعلِها أعلامًا لمُسمَّياتِها قد لُوحِظَ في «مُحَمَّدٍ»،

(١) شرح الرضي: ٣/ ٢٦٣.

(٢) هكذا في المخطوطة، والأنسب أن يقول: اسم معنى.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

و «مَحمودٍ» صِفةُ الحَمدِ، وفي «عَليٍّ» صِفةُ العُلُوِّ، وفي «حَسَنٍ»، و «حُسَينٍ» صِفةُ الحُسنِ، فكذلك قد لُوحِظَ في ﴿قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1]، وفي ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوٰتِ وَفِي الأَرضِ﴾[2] معنى المَعبودِ بالحَقِّ، كما قالُوا في مِثالِ «أنتَ عِندي حاتَمٌ»، وكذلك في كلمةِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ» خُصوصُ الذَّاتِ المُقدَّسةِ قد كانَ مأخوذًا، ومَلحوظًا، مَعَ جَميعِ الصِّفاتِ الكمالِيّةِ.

فعلى هذا لم يبقِ وَجهٌ للخلافِ، والاختلافِ، وتَندفِعُ الأبحاثُ، والمُعارضاتُ بحذافيرِها، وتَوضيحُ الكلامِ أنَّ القائلينَ بالعلميّةِ طائفتانِ:

الأُوَلى: الخَليلُ، ومن تابَعَه قائِلونَ بالعَلَميّةِ، وعَدمِ الاشتقاقِ مُطلقًا، بل يَقولونَ: إنَّ لَفظَ الجَلالةِ في أصلِ الوَضعِ قد وُضِعَ لذاتِه تَعالى، ولَيسَ بمُشتقٍّ من لَفظٍ آخَرَ لُمناسبةٍ بَينَهما، كلَفظِ «إلاهٍ»، و «أَلِهَ»، و «وَلِهَ»، و «لاهٍ»، وأنا لا أعتَقِدُ هذا القَولَ، ولا أعتَمِدُه؛ لُمخالَفتِه ظاهرَ أحاديثِ أهلِ البَيتِ صلواتُ اللهِ عليهم، كما سنَذكُرُه.

والطّائفةُ الثّانيةُ: سيبويه، ومن تابَعَه، فإنَّهم قائلونَ بعلميّتِه، لكنَّهم يَقُولونَ باشتِقاقِه أيضًا من أحدِ الألفاظِ المَذكورةِ، ومعنى الوَصفيّةِ مُعتَبرٌ ومَأخوذٌ فيه.

وهذا هو الرَّاجحُ المُعتَمدُ عِندي؛ لأنَّه يدفعُ مَنشأَ الخِلافِ، ويُوافِقُ أحاديثَ أهلِ البَيتِ صلَواتُ اللهِ عليهم؛ فإنَّه قد وَرَدَ في الأثرِ أنَّ الإمامَ مُحَمَّدَ الباقرَ عليه السلام رَوَى عن أبيه الإمامِ عَليِّ بنِ الحُسَينِ عليه السلام، وهو رَوَى عن أبيه الحُسَينِ عليه السلام، وهو رَوَى عن أبيهِ أميرِ المُؤمِنينَ عَليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام أنَّه قالَ: «اللهُ معناه المعبودُ الّذي تألّه فيه الخلقُ، ويؤولُ إليه»[3] يَعني تحيّر الخَلقِ في مَعرفةِ

(١) الإخلاص: ١.
(٢) الأنعام: ٣.
(٣) انظر التوحيد: ٨٩، وورد أيضًا في الوافي: ١ / ٣٦٥، ولكن الظّاهر نقله المصنّف عن الصّدوق في التّوحيد بقرينة سائر المنقولات في هذا السّياق.

ذاتِه الأحديّةِ، وحَقيقتِه الصَّمديّةِ، وتَطمَئِنُّ القُلوبُ إلى ذِكرِه، وتَلتَجي إليه.

ولمّا كانَ أوّلُ الحَديثِ مُشتَملًا على فائدةٍ جَليلةٍ، لا بُدَّ من إيرادِه بتَمامِه؛ لتَعودَ بَركةُ تلك الفائدةِ على النَّاظرينَ في هذه الرّسالةِ، فأوّلُ الحَديثِ هكذا، قال الإمامُ مُحَمَّدٌ الباقِرُ عليه السلام: حَدَّثَني أبي عن أبيهِ، وأبوهُ عن أبيه أميرِ المؤمِنينَ عليه السلام، أنَّه قال: «رأيتُ الخِضرَ عليه السلام في المَنامِ قبلَ حَربِ بَدرٍ بلَيلةٍ، فقلتُ له: «عَلِّمني شَيئًا أظفَرُ بِهِ على الأعداءِ.» فَقالَ لي: «قُل يا هُو، يا مَن لا هُوَ إلّا هُو.» فلمّا أصبَحتُ، ذَكَرتُ ذلك للنَّبيِّصلّى الله عليه وآله، فقالَ: «يا عليُّ تَعَلَّمتَ الاسمَ الأعظَمَ.» فكُنتُ أقرَأُ يَومَ بَدرٍ.» قال الباقِرُ عليه السلام: «إنَّ أميرَ المؤمِنينَ عليه السلام قَرَأ يومَ بَدرٍ: «قُل هُوَ اللهُ أحدٌ.» فلمّا أتَمَّ السُّورَةَ، قالَ: «يا هُو، يا مَن لا هُوَ إلّا هُو، اغفِر لي، وانصُرني على القَومِ الكافِرينَ.» وفي يَومِ صفّينِ كانَ يَقرَأُ هذا الاسمَ إذا حَمَلَ على القَومِ، فَقالَ له عَمّارُ بنُ ياسِرٍ رضى الله عنه: «يا أميرَ المؤمِنينَ ما هذِهِ الضَّمائرُ الّتي تقرَأُها»؟ فَقالَ: «اسمُ الله الأعظمُ، وعَمودُ التَّوحيدِ لا إلهَ إلّا هُو.» ثُمَّ في أثناءِ القِتالِ بَعدَ أن قَرَأَ هذا الدُّعاءِ عَقَّبَه بقراءةِ آيةِ ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1]، وآخِرِ سُورةِ الحَشرِ، ثُمَّ نَزَلَ عن فَرَسِه، فَصَلّى أربَعَ رَكَعاتٍ قَبلَ الظُّهرِ.»[2]

وقَد نَقَلَ عن الإمامِ مُحَمَّدٍ الباقِرِ عليه السلام أيضًا أنَّه قالَ: «اللهُ مَعناه المَعبودُ الّذي ألِهَ فيه الخَلقُ عن إدراكِ ماهيّتِه، والإحاطةِ بكَيفيّتِه.»[3]

فظاهرُ هذه الأحاديثِ يدُلُّ على أنَّ لَفظَ «الله» وَصفٌ مُشتقٌّ، فمَن لم يَرِدِ الجَمعَ بينَ دَلائلِ العَلَميّةِ، ودَلائلِ الوَصفيّةِ، وكانَ له طَبعٌ سَليمٌ، فإنَّ القَولَ بالوَصفيّةِ، والاشتِقاقِ راجِحٌ عِندَه ألبَتَّة؛ فإنَّه مُوافِقٌ لظاهرِ هذه الأحاديثِ، لكنَّ رَعايةَ دَلائلِ

(١) آل عمران: ١٨.

(٢) انظر التّوحيد: ٨٩.

(٣) انظر التّوحيد للصّدوق: ٨٩.

العَلَميّةِ لازمٌ له، فينبَغي أن يُرَجِّحَ إلى القَولِ بما اخترناه من أنَّ لَفظَ الجَلالةِ في الأصلِ كانَ وَصفًا مُشتقًّا، ثُمَّ صارَ عَلَمًا؛ جَمعًا بَينَ أحاديثِ أهلِ البَيتِ، ودَلائلِ العَلَميّةِ، والوَصفيّةِ جَميعًا.

والعَجَبُ من فُحولِ العُلماءِ القائِلينَ بالوَصفيّةِ مَعَ اهتِمامِهم بنَقلِ الدَّلائِلِ؛ لإثباتِ دعواهم، وإبطالِ قَولِ خَصمِهم، كَيفَ لم يَتَفَطَّنُوا لهذه الأحاديثِ، ولم يَنقُلُوها في جُملةِ دَلائِلِهم، مَعَ أنَّ دَلالتَها على الوَصفيّةِ في غايةِ الظُّهورِ، بل هِيَ أظهرُ من جَميعِ أدلَّتِهم.

والظّاهرُ أنَّهم لم يَقِفوا عليها، بل ولم يقِف القائِلُونَ بالعَلَميّةِ عليها، وإلّا، فما بالَ سيبويه مَعَ تَسَنُّنِه قالَ بالاشتِقاقِ، والوَصفيّةِ الأصليّةِ، والخَليلُ مَعَ تَشَيُّعِه لم يَقُل، فما هو إلَّا أنَّه لم يقِف أحدٌ منهم عليها؛ وذلك لأنَّه قد تَعارَفَ بَينَهم أنَّهم متَى أرادُوا تَحقيقَ معاني الألفاظِ، والنَّظرَ فيها، اقتَصَرُوا على مُطالَعَةِ كُتُبِ اللُّغةِ، لا غير.

ويَحتَمِلُ بَعيدًا أنَّه لَمّا كانَ بَعضُ عُلماءِ العَرَبيّةِ سُنّيًّا غَيرَ مُعتقِدٍ لأحاديثِ أهلِ البَيتِ عليهم السلام، وما لم يَقُل به الخَصمُ، لم تَكُن حُجَّةً عليه في الدَّليلِ، كانَ هذا هو السَّبَبَ في عَدَمِ إيرادِهم الأحاديثَ المذكورةَ في دَلائِلِهم، واحتِجاجاتِهم.

وأمَّا تَطبيقُ مَذهبِ الخَليلِ على الأحاديثِ المَذكورةِ بحَملِها على الوَصفيّةِ المَلحوظةِ حِينَ الوَضعِ، وإن كانَ مُحتَملًا، لكِنَّ الجَمعَ بَينَ الأدِلّةِ تَمامًا لا يتأتّى؛ لأنَّ من جُملةِ دَلائِلِ الاشتِقاقِ مُوافقةَ لَفظِ «الله» مَعَ لَفظِ «إله»، و «أَلِهَ»، و «وَلِهَ»، و «لاه» في الحُروفِ، والمعنى، مَعَ قَليلِ تَغييرٍ، وهو لا يَقولُ بالاشتِقاقِ.

وقد صَرَّحَ عُلماءُ العَرَبيّةِ، والأُصولِ بأنَّه إذا وُجِدَ بينَ لَفظَينِ مُوافَقةٌ في الحُروفِ، والمعنى مَعَ تَغييرٍ قَليلٍ، حُكِمَ باشتِقاقِ أحدِهما من الآخَرِ، وظاهرُ الأحاديثِ يدُلُّ

على الاشتِقاقِ عِندَ ذوي الطَّبعِ السَّليمِ، والسَّليقةِ المُستقيمةِ.

وأمَّا القَولُ بالعَلَميّةِ من غيرِ اشتِقاقٍ من صِفةٍ أصليّةٍ، ولا مُلاحَظةِ صِفةٍ من الصِّفاتِ حَينَ الوَضعِ، فهو باطلٌ ألبتّة، ولا أظُنُّ أنَّ أحدًا قال بهذا القَولِ، واللهُ أعلمُ.

تَحقيقٌ مُشتَمِلٌ على تَدقيقٍ:

وهو أنَّ القائِلينَ بوَصفيّةِ لَفظِ الجَلالةِ، ووَضعِه لمَفهومٍ كُلّيٍّ، والقائِلينَ بعَلَميّتِه، وعَدَمِ وَصفيّتِه مُتَّفِقونَ على أنَّ هذا اللَّفظَ[1] لم يُطلَق على غَيرِ ذاتِه المُقدَّسةِ جَلَّ شأنُه وعلا في جاهليّةٍ، ولا إسلامٍ، ولم يَزَل هذا الاسمُ العَظيمُ في الاستِعمالِ مُختَصًّا بذاتِه.

فعلى هذا لا شَكَّ في أنَّ كلمةَ «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» تُفيدُ التَّوحيدَ على كلا القَولَينِ؛ لأنَّ مَدارَه إفادةُ التَّوحيدِ على عَدَمِ إطلاقِ لَفظِ «الله» على غَيرِ ذاتِه تَقَدَّسَت أسماؤه في وَقتٍ من الأوقاتِ، لا على القَولِ بالعَلَميّةِ؛ لأنَّا لو فَرَضنا هذا العَلَمَ مُشتركًا بَينَ مُسمّياتٍ مُتَعدِّدةٍ، فلا شَكَّ حينئذٍ أنَّ كلمةَ «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» لا تُفيدُ التَوحيدَ؛ لأنَّا قد فَرَضنا كَونَه غَيرَ مُنحصِرٍ في ذاتٍ مُعَيّنةٍ، فلكَونِه عَلَما لا ينفَعُ نَفعًا تامًّا في استِفادةِ التَّوحيدِ من كَلمةِ «لا إلَهَ إلَّا اللهُ» ما لم يثبُت كَونُه غَيرَ مُشتركٍ، فإذا ثَبَتَ كَونُه غَيرَ مُشتركٍ، وأنَّه مخصوصٌ بذاتِه في الاستعمالِ، كما هو مَخصوصٌ بذاتِه في الوَضعِ، فلا شَكَّ حينئذٍ أنَّها تُفيدُ التَّوحيدَ، فظَهَرَ أنَّ مَدارَ إفادةِ التَّوحيدِ على نَفيِ الاشتراكِ، وعَدَمِ استِعمالِه في غَيرِ ذاتِه تَعالى، سواءٌ كانَ عَلَمًا، أو صِفةً.

فعلى هذا كُلُّ صِفةٍ اختَصَّت بذاتِه تَعالى في الاستِعمالِ، وإن كانَ مَفهومًا كُلّيًّا في أصلِ الوَضعِ، لكِنَّه لَمّا لم يَكُن مُستَعمَلًا في غَيرِ ذاتِه، أفادَ التَوحيدَ، وكَونُ هذا

(١) في المخطوطة: للفظ.

اللَّفظِ مَوضوعًا لمَفهومٍ كُلِّيٍّ بَعدَ ثُبوتِ اختِصاصِه في ذاتِه تَعالى في الاستِعمالِ لا يقدَحُ في إفادتِه التَّوحيدَ.

نَعَم، لو قَطَعنا النَّظرَ عن الأُمورِ الخارجِيّةِ، ولاحَظنا مُجَرَّدَ مَفهومِ اللَّفظِ، ففي هذه الصُّورةِ لا شَكَّ أنَّ مَفهومَ تلك الكلمةِ الطَّيّبةِ على القَولِ بالوَصفيّةِ لا يُفيدُ التَّوحيدَ، وعلى القَولِ بالعَلَميّةِ يُفيد، لكنَّ قَطعَ النَّظرِ عن الأُمورِ الواقعيّةِ في مِثلِ هذه المَقاماتِ لا وَجهَ له.

مُتَمِّمٌ مُشتَمِلٌ على دَفعِ تَوَهُّمٍ:

هو أنَّ بَعضَ العُلماءِ عَبَّرَ عن هذه المَسألةِ بلَفظٍ رَكيكٍ، ومَعَ رِكاكتِه مُشتَمِلٌ على غِرابةٍ بالنِّسبةِ إلى جِماعةٍ لا عِلمَ لهم بعِلمِ العَرَبيّةِ، واصطلاحِ أربابِه، بل رُبَّما تُحِبُّه أسماعُهم[1]، وأنكرَته طِباعُهم؛ فإنَّه كَتَبَه بالفارسيّةِ: «خلافی هست که آیا لفظ «الله» جامد باشد، یا مشتق؟»[2].

ومِثلُ هذا اللَّفظِ إنَّما يُنشَأُ من جُمودِ الذِّهنِ، وخُمودِ الشُّعورِ، وعَدَمِ رَعايةِ الأدبِ، ولَمَا ظَنَنّا أنَّ مِثلَ هذه العِبارةِ رُبَّما تَصِلُ إلى النَّظرِ الوَقّادِ العالي، وتعرضُ على الذِّهنِ النَّقّادِ العالي، لَزِمنا أن نُبَيِّنَ معنى «الجامِدِ»، و «المُشتَقِّ» بعِباراتٍ قَريبةٍ إلى فَهمِ من لم يطَّلِعْ على اصطلاحاتِ عِلمِ العَرَبيّةِ.

فنَقولُ: إنَّ لَفظَ «جامِدٍ»، و «مُنجَمِدٍ» يُطلَقُ في اللُّغةِ على ما يُقابِلُ المائعَ السَّيّالَ، مَثلًا الماءُ المائعُ سَيّالٌ، فإذا جمدَ، وصارَ جلمدًا، قيلَ: انجَمَدَ الماءُ، وهو «جامِدٌ»، وكذلك الاسمُ العَلَمُ بناءً على المعنى اللُّغويِّ لَمّا كانَ مَخصوصًا بذاتٍ مُعَيّنَةٍ لا يتَعَدّى منها إلى غَيرِها بحَسَبِ الوَضعِ، قيلَ له: «جامِدٌ»، والاسمُ

(١) في المخطوطة: ربّما محبّة أسماعهم، والظّاهر أنّه تصحيف عن المثبت.
(٢) ترجمته: هناك خلاف في أنّ لفظ((الله)) جامد أو مشتق؟

«المُشتَقُّ» المُعَبَّرُ عنه بـ «الصِّفةِ» لمّا كانَ في أصلِ الوَضعِ غيرَ مُختَصٍّ بذاتٍ مُعَيَّنةٍ، بل هو صادِقٌ على ذَواتٍ مُتعَدِّدةٍ، كانَ كأنَّه سَيّالٌ مُتعدٍّ[1] من ذاتِ الأُخرى.

لكنَّ أربابَ عِلمِ العَربيّةِ اصطَلَحُوا على إطلاقِ «الجامِدِ» في مُقابِلِ «المشتقِّ»، فمِثلُ أسماءِ الأجناسِ، كـ «رَجُلٍ»، و «امرَأةٍ»، و «كِتابٍ»، و «فَرَسٍ»، و «حِمارٍ»، و «حَمّامٍ»، و «بُستانٍ»، وأمثالِها كُلُّها جامِدةٌ باصطِلاحِهم، مَعَ أنَّها صادقةٌ على ذَواتٍ مُتعدِّدةٍ كُلٌّ منها مُتعدٍّ[2] من ذاتٍ أُخرى حَسَبَ ما ذَكرناه بحَسَبِ اللُّغةِ، لكنَّهم اصطَلَحوا على ما ذَكَرناه.

فإذا أطلَقُوا لَفظَ «الجامِدِ»، أرادُوا به ما يُقابِلُ اللَّفظَ المُشتَقَّ من لَفظٍ آخَرَ مَعَ تَغييرٍ في بَعضِ الحُروفِ، كلَفظِ «ضارِبٍ» المُشتَقِّ من «الضَّربِ»، مَعَ تَغييرٍ قَليلٍ في مادَّتِه بأن زادُوا بَعدَ الضّادِ ألفًا، وكسرِ الرّاءِ، فصَيَّرُوه «ضارِبًا»، وقالُوا: هو مُشتَقٌّ من الضَّربِ؛ لأنَّه مأخَذُه[3].

وكذلك اللَّفظُ الفارسيُّ فيه مُشتَقّاتٌ كثيرةٌ، كلَفظِ «زننده» بمعنى «ضارِبٍ»؛ فإنَّه مُشتقٌّ لَفظِ «زدن» بمعنى «الضّربِ»، و «خورنده» بمعنى «أكّالٍ»؛ فإنَّه مُشتَقٌّ من «خوردن»[4] بمعنى «الأكلِ».

وعلى هذا القِياسِ فكُلُّ لَفظٍ لَيسَ له مادّةُ اشتِقاقٍ يُسَمَّى باصطِلاحِهم جامدًا، سواءٌ كانَ عَلَمًا، كـ «زيدٍ»، و «عَمرٍو»، و «بَكرٍ»، أو لم يَكُن عَلَمًا، كـ «رجُلٍ»، و

---

(١) في النسخة: مُتعدِّد.

(٢) في النسخة: مُتعدِّد.

(٣) قالَ في الهامش: «هذا التَّعليلُ مَبنيٌّ على أنَّ المَصدَرَ أصلُ المُشتَقّاتِ، سواءٌ كانَ بواسِطةٍ، أو بلا واسِطةٍ، وإلّا، فـ «ضاربٌ» مُشتَقٌّ من «يَضرِبُ»، كما ذَكَرَه الصَّرفيّونَ؛ لما فيه من معنى الاستِقبالِ.»

(٤) في النّسخة: الأكل، ولكنَّ الصوابَ ما ضبطناه، ويحتمل أن يكون من خطأ النّاسخ.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

«امرأةٍ»، و «كِتابٍ»، و «قَلَمٍ»، وغَيرِ ذلك، لكِنَّ الخلافَ بَينَهم في أنَّ لَفظَ «الله» هل هو وَصفٌ مُشتَقٌّ من بَعضِ الألفاظِ، المُناسَبةُ له في المعنى، أو عَلَمٌ، وعلى تَقديرِ العَلَميّةِ هل كانَ في الأصلِ صِفةً، ومُشتَقًّا، ثُمَّ صارَ عَلَمًا، أو أنَّه كانَ في الأصلِ عَلَمًا لَيسَ بمُشتَقٍّ من لَفظٍ آخَرَ، ولم يَقَع الخلافُ بَينَهم في أنَّه هل هو جامدٌ، أو مُشتَقٌّ.

نَعَم، قد تَوَهَّمَ بَعضُ المُتأخِّرينَ، فظَنَّ أنَّ فيه قَولًا آخَرَ أيضًا، وهو أنَّه لا عَلَمٌ، ولا صِفةٌ، بل اسمُ جِنسٍ وُضِعَ لمَفهومٍ كُلِّيٍّ مِثلِ واجِبِ الوُجودِ، فإن كانَ مُرادُ هذا الفاضِلِ بَيانَ هذا القَولِ، كانَ عليه أن يكتُبَ هكذا: «خلافی هست که آیا لفظ «الله» اسم جنس است، یا علم، یا صفت؟»، أو بأوضَحَ من هذا، كأن يكتُبَ هكذا: «بعضی قائلند باینکه لفظ «الله» علم است ومشتق، مثل «الحسن» و «الخلیل»، وبعضی قائلند باینکه علم است ومشتق نیست، مثل «زید» و «عمرو» و «بکر»، وبعضی باینکه صفت است ومشتق، مثل «عالم» و «قدیر» و «سمیع» و «بصیر»، وبعضی باینکه اسم جنس است، مثل «رجل» و «امرأة» و «کتاب» و «قلم»» لا أن يكتُبَ: «خلافی هست که آیا لفظ «الله» جامد باشد، یا مشتق؟» يعني وُجِدَ خلافٌ في أنَّ لَفظَ «الله»هل هو جامِدٌ، أو مُشتَقٌّ.

وإن كانَ مُرادُه الاختِصارَ، فكانَ الأولى، والأنسبُ أن يكتُبَ هكذا: «خلافی شد که آیا لفظ «الله» هل هو عَلَمٌ، أو لا؟»، حتّى يدخُلَ القِسمانِ الآخرانِ تَحتَ قِسمِ غَيرِ العَلَمِ، فإنَّ بَينَ القَولِ بالجِنسيّةِ، والوَصفيّةِ مُناسَبةً تامّةً، وبَينَه، وبَينَ القَولِ بالعَلَميّةِ مُباينَةً كلّيّةً، فكانَ عليه أن يدرجَ هذا القول تَحتَ مُناسبِه، لا تَحتَ مُبايِنِه، مَعَ أنَّ أكثَرَ دَلائِلِ العَلَميّةِ تَنفي الوَصفيّةَ، والجِنسيّةَ، كما في الدَّليلِ الثّاني، والثّالثِ منها؛ فإنَّهما كما يبطُلانِ القَولَ بالوَصفيّةِ كذلك يبطُلانِ القَولَ بالجِنسيّةِ على تَقديرِ تَمامِهما، وعَدَمِ وُرودِ الأبحاثِ عليهما.

وأمَّا الدَّليلُ الأوّلُ منها، فإنَّه يدُلُّ على ما هو أعمُّ من المُدَّعى؛ لأنَّ المُدَّعى كانَ

احتِياجُ النَّاسِ إلى وَضعِ عَلَمٍ لذاتِه تَعالى، ولا يلزِمُ من ذلك احتياجُ النَّاسِ إلى وَضعِ اسمٍ لذاتِه سُبحانَه، سواءٌ كانَ ذلك الاسمُ عَلَمًا، أو جِنسًا، فلا يُبطِلُ القَولَ بالجنسيّةِ، ولهذا لا تَثبُتُ العَلميّةُ به إلّا بادّعاء.(١)

(١) هذه خاتمة النّسخة، وتتمّته مفقودة، والظّاهر أنّ المفقودةَ منها قليلةٌ، وهي الصّفحة الأخيرة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: المصادر باللغة العربية:

١. تراجم الرّجال: السّيّد أحمد الحسينيّ، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ، قم المقدّسة، ١٤١٤ هـ.

٢. تلامذة العلّامة المجلسيّ: السّيّد أحمد الحسينيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، ١٤١٠هـ.

٣. التّوحيد: الصّدوق أبو جعفر محمّد عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ(٣٨١)، تح. السّيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم المقدّسة.

٤. الذّريعة إلى تصانيف الشيعة: العلّامة الشيخ آقا بزرگ الطهرانيّ، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.

٥. سراج السّالكين: عليّ بن الشّيخ حسين الكربلائيّ، تح. السيّد صادق الحسينيّ الإشكوريّ، مجمع الذّخائر الإسلاميّة، قم المقدّسة، ١٤٣٣ هـ.

٦. شرح أسماء الله الحسنى: لوامع البيّنات شرح أسماء الله تعالى والصّفات، فخر الدّين الرّازيّ، تح. السّيّد محمّد بدر الدين النعسانيّ الحلبيّ، المطبعة الشّرفيّة، مصر، ١٣٢٣ هـ.

٧. شرح حديث «نيّة المؤمن خير من عمله»: عليّ بن الشّيخ حسين الكربلائيّ، تح. السّيّد صادق الحسينيّ الإشكوريّ، ميراث حديث شيعة، دفتر نهم.

٨. شرح قطر النّدى وبل الصّدى: ابن هشام الأنصاريّ، تح. محمّد محيي الدّين عبد

الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٣ هـ.

٩. عقد الكساء في فقه النّساء: عليّ بن الشّيخ حسين الكربلائيّ، تح. جعفر رحمان زاده صوفياني، مجمع الذّخائر الإسلاميّة، قم المقدّسة، ٢٠١٤.

١٠. العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، تح. عبد الحميد الهنداويّ، دارالكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

١١. طبقات أعلام الشّيعة: الكواكب المنتشرة في القرن الثّاني بعد العشرة، العلّامة الشيخ آقا بزرگ الطهرانيّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

١٢. الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان، تح. عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٣. المقتضب: أبو العبّاس المبرّد، تح. محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر، ١٩٩٤.

١٤. موسوعة طبقات الفقهاء: اللّجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق عليه السلام، نشر مؤسّسة الإمام الصّادق عليه السلام، إشراف: العلّامة الفقيه جعفر السّبحانيّ، ١٤١٨ هـ.

١٥. ميراث حديث شيعة: إعداد مهديّ مهريزيّ، وعليّ صدرائيّ خوئيّ، دار الحديث، قم المقدّسة، ١٣٨٢ هـ. ش.

١٦. الوافي: الفيض الكاشانيّ، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصبهان.

ثانيًا: المصادر باللغة الفارسية:

فنخا: فهرستگان نسخه هاى خطي إيران، إعداد مصطفى درايتي، سازمان أسناد وكتابخانه ملّيّ جمهوري إسلاميّ إيران، تهران، ١٣٩٠ هـ. ش.

السنة الثامنة/المجلد الثامن/العدد الثالث والرابع (٢٩ـ٣٠)
شهر جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/كانون الأول ٢٠٢١م

ثالثًا: الأبحاث:

١. أنوار الهداية في التّفسير بالرّواية: عليّ بن الحسين الكربلائيّ، تح. عباسعليّ عليزاده، مجلّة آفاق نور بالرّقم ٧، ١٣٨٦ هـ. ش.

٢. العجالة في تفسير الجلالة: أحمد بن محمود الخُجَنديّ، تح. محمّد أحمد الداليّ، مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق، المجلّد ٧٢، الجزء ٢، الصفحة ٢٣٧ – ٢٦٦.